

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



اللجنة الأولى

الجلسة ١٩

المعقودة يوم الجمعة

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرض للجلسة التاسعة عشرة

(نيبال)

السيد رانا

(أستراليا)

السيد موريي

(نائب الرئيس)

UN Doc. A/45/PV.19

الرئيس :

DEC 7 1990

شم

UN Doc. A/45/PV.19

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.19
20 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥بنود جدول الأعمال من ٤٦ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاحالسيد بيلوا تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود

بادئ ذي بدء أن أضم صوتي الى من سبقوني في تهنئتك ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم وعلى الطريقة التي تديرون بها مداولاتنا . واني لعلى ثقة من أن أعمالنا ستسـُـوَج بالنجاح .

أود أيضا أن أهنئ وفد الاتحاد السوفياتي على نيل الرئيس غورباتشوف جائزة نوبل للسلام .

تجري أعمال لجنتنا هذا العام في مناخ دولي فريد يعود الفضل فيه الى التحسن الباهر في العلاقات بين واشنطن وموسكو ، والتوالي السريع للأحداث التاريخية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، والاتفاق التي تلوح في آسيا وفي أماكن أخرى ، وزوال الجمود في العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارمو ، وإبرام العديد من الاتفاقيات الهامة في مجال نزع السلاح ، وتجدد روح التعددية التي تساعد على تعزيز دور الأمم المتحدة .

ولئن كان هذا التحسن في المناخ الدولي يحظر بتأييد وتشجيع الارادة الدولية للدول كافة فلا يزال يبدو لنا أن الحاجة تقوم الى دراسة متعمقة لمختلف جوانب مسألة نزع السلاح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين في الوقت الذي تطالبنا فيه المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بأن نقوم بواجبنا في حماية الاجيال المقبلة من ويلات الحرب .

لقد أشار العديد من البلدان غير المنحازة الى أن سباق التسلح ، سواء كان نوويا أو تقليديا ، يشكل عاملا سلبيا للغاية في عدم استقرار البلدان النامية . وهذا هو الحال أيضا في الكاميرون ، التي لا تشكل قوة عسكرية والتي لا يزال شاغلها الرئيسي تحسين مستويات المعيشة لشعبها . ولكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي يقتضي أن يسود السلام وأن تسوى النزاعات بالطرق السلمية .

وبالمثل ، وبغض النظر عن حقيقة أن الموارد التي تخصص للأغراض العسكرية كان الممكن استخدامها في تمويل التنمية ، فإن سباق التسلح ، بمختلف أشكاله ، يعرقل جهود المبدولة لتوفير الظروف المؤاتية لاستتباب السلام الحقيقي ، ويجعل تسوية نزاعات بين الدول بالطرق السلمية مهمة أكثر صعوبة .

وترى الكامبيرون أن نزع السلاح - ونزع السلاح النووي بمفغة خاصة - جزء أساسي أي جهد جاد يهدف إلى ضمان الأمن والنهوض بالتنمية على الأبعاد الوطنية والإقليمية دولية . لهذا السبب ، أيدينا دوماً ، وسنواصل دون تردد تأييد ، المبادرات تفاقات الخاصة بنزع السلاح سواء على المستوى الثنائي أو في منظمتنا .

وما زالت الكامبيرون تتمسك بالأهداف والمبادئ المكرسة في الميثاق ، وتعلقية خاصة على نزع السلاح وصيانة السلم . وفي هذا الصدد ، نرحب بالتطورات جارية والمشجعة في المفاوضات الدولية الجارية بشأن هذه المسألة منذ الدورة الماضية . ففي المجالات التي ظلت فيها المواجهة قاعدة لسنوات عديدة ، بدأت المواقف مفاهيم تتغير بشكل ملحوظ ، وبدأت تتقارب وجهات نظر ظلت متباعدة زمناً طويلاً . بد من تشجيع هذا الاتجاه .

ونلاحظ ، مع الارتياح ، التقدم الكبير المحرز في مفاوضات نزع السلاح الثنائية وفياتية - الأمريكية . فبعد التوقيع على معاهدة عام ١٩٨٧ المتعلقة بإزالة ذخائر النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى ، أتت تلك المفاوضات إلى الاتفاق تعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية الذي تم التوصل إليه في واشنطن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وإلى بروتوكولين هاميين للتحقق بخصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إلى المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، وإلى الإعلان المشترك أن القوات التقليدية في أوروبا .

كما نلاحظ بنفس الدرجة من الارتياح التخفيض الكبير في الأسلحة الاستراتيجية جومية ، وكذلك الجدول الزمني المحدد لإبرام وتوقيع معاهدة ستارت الثانية - أي ، نهاية العام الحالي .

ونشعر بالامتنان للدولتين العظميين لقرارهما اعطاء الفرمة للأمم المتحدة للقيام بدورها المركزي في نزع السلاح كاملا . فذلك القرار يستجيب لشواغل الكامبيرون التي قدمت اقتراحات مماثلة في دورة الجمعية العامة التاسعة والثلاثين في عام ١٩٨٧ . وفلا عن ذلك ، نشكر الدول الاعضاء التي آيدت دوما هذه المبادرة الكامبيرونية ، مما مكن هيئة نزع السلاح من الانتهاء بنجاح من عملها المتعلق بالمسألة في أيار/مايو ١٩٩٠ . وعلى أساس تقرير هيئة نزع السلاح الممتاز ، ينبغي أن تتمكن لجنتنا من اعتماد توصيات ذات توجه عملي .

إن مسألة تحديد الأسلحة والسعي الى السلام ينبغي في رأينا أن تكون دائما الشغل الشاغل لكل الدول . فجميع الأمم يجب أن تشارك في العمل على تحديد الأسلحة والحد من كل التهديدات التي يتعرض لها السلم - بما فيها التهديدات غير العسكرية - إذا أردنا حقا الاستعاضة عن علاقات المواجهة بأواصر تعاون تربط بين جميع مناطق العالم .

إن تخفيض الميزانيات والبرامج العسكرية في بعض البلدان المتقدمة النمو مكن تلك البلدان من الفاء ديون أكثر البلدان فقرا ، واعتماد تدابير لمساعدة البلدان ذات الدخل المتوسط ، وقدمت بذلك تعبيرا ماديا ملموسا عن الصلة المعترف بها أملا القائمة بين نزع السلاح والتنمية . وبينما نكرر الاعراب عن تقديرنا لهذه المبادرات التي تأمل الكامبيرون أن تراها ممتدة ، لا بد أن نوضح أن غنائم السلم لم توزع بعد بشكل منصف في كل مناطق العالم : فالعالم الثالث ما زال يشهد حالته الاقتصادية والاجتماعية تتردى بصورة مستمرة ، ومازال السلم فيه يواجه تهديدات غير عسكرية مثل الفقر والإملاق وعبء الدين الثقيل والانفجار السكاني والامية والجوع .

أما على مستوى المجتمع الدولي فلا مناص من اتخاذ تدابير قوية لاعطاء مضمون أكثر ملابة للصلة بين نزع السلاح والتنمية ، ومساعدة أمم الجنوب على التعامل مع التهديدات التي ذكرتها آنفا .

وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح ، فإن اعتماد وثيقة بشأن ترشيد أعمالها ، ووافق الآراء الذي تسنى التوصل اليه في تلك الهيئة أثناء دورتها الماضية حول نائل حسامة ومعقدة مثل القدرة النووية لجنوب افريقيا وتعزيز دور الأمم المتحدة في دان نزع السلاح ، ونزع السلاح التقليدي ، والعقد الثالث لنزع السلاح ، يشكلان تقدما حوطا وسببا حقيقيا يبعث على الامل .

ونأمل أن تتمكن الهيئة في القريب العاجل من انهاء عملها بشأن المسائل التي زالت معلقة . وبالمثل ، نرى أنه لدى البت في جدول أعمال الدورات المقبلة هيئة ، ينبغي أن تتوصل الدول الاعضاء الى اتفاق بشأن المعايير التي تنظم اختيار ود تمكن الهيئة ، من حيث قابليتها للتطبيق العالمي ودرجة أهميتها ، من اجراء اولات مثمرة لصالح السلم والامن الدوليين .

ومما يسر وفد بلادي أيضا أن يلاحظ أن ترشيد عمل اللجنة الاولى يجري بنجاح ، بل جهود رؤسائها المتعاقبين ، وعلى أساس الاقتراح الذي قدمته الكامبيرون في هذا بد في عام ١٩٨٧ . نأمل أن يمتد هذا الاختصار المفيد الذي اتضح فعلا في الانخفاض لبيير في عدد القرارات ، الى مؤتمر نزع السلاح ، وأن يعجل بالتوصل الى الاتفاقات منتظرة .

وتأسف الكامبيرون لان المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة ووية ، على الرغم من التقدم المحرز بشأن بعض البنود المدرجة على جدول أعماله ، يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء ، بسبب وجود اختلافات كبيرة في لك النظر حول مشكلة وقف التجارب النووية والضمانات ومستقبل المعاهدة .

وبالتالي ، يتعين علينا أن نكفل احراز تقدم بشأن هذه المسائل أثناء وراتنا في هذه الدورة ، لكي نعزز النظام الدولي لعدم الانتشار ، آخذين في سان الانتشار الراسي والافقي للأسلحة الحديثة ووسائل نقلها ، وادخال أسلحة بائية وبيولوجية ونووية وتقليدية متزايدة التعقيد في بعض مناطق العالم ، سيما المناطق التي تتحكم فيها توترات سياسية مزمنة .

وفي هذا الصدد ، نوافق على الفكرة القائلة بأن أطراف المفاوضات المتمثلة بتخفيض القوات التقليدية في أوروبا ينبغي أن تكون قادرة على اتخاذ خطوات لضمان ألا تؤدي الأسلحة التي يشملها الاتفاق إلى الاسهام في اذكاء لهيب الصراعات القائمة أو المحتملة في مناطق أخرى من العالم .

وعلى ضوء أهمية وقف التجارب النووية في إطار السعي الفعال إلى نزع السلاح ، تسعد الكامبيرون بعقد المؤتمر الذي سيقوم بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية والذي نأمل أن يغضي إلى حظر كامل لهذه التجارب . وفي الوقت نفسه ، والى أن يتسنى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، على الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار أن تقرر فوراً فرض وقف اختياري مؤقت على جميع هذه التجارب ، وأن تشجع إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة .

فيما يتعلق بإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، يرى وفد بلادي أن التقدم المحرز بالفعل بشأن وضع نص ، والتشجيع الذي وفره مؤتمر باريس ، والاتفاق السوفياتي الأمريكي الأخير بشأن تلك الأسلحة ، كل هذا ينبغي أن يمكن من اعتماد نص محدد في اجتماع مؤتمر نزع السلاح في جنيف في العام المقبل بشأن هذه المسألة . ونأمل أن تؤيد اللجنة الأولى ذلك العمل باعتماد قرار بتوافق الآراء يتضمن توصيات محددة .

إن جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف والثنائية لا يمكن أن تنجح إلا إذا استكملت على المستوى الاقليمي بتعزيز تدابير بناء الثقة ونزع السلاح وتدابير الامن بين الدول المعنية . ولقد كان ذلك هو السبب في المبادرة التي اتخذتها الكامبيرون في عام ١٩٨٧ بشأن افريقيا الوسطى ، والمتعلقة بدراسة واعتماد الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى لطائفة من التدابير الرامية الى تعزيز الثقة والامن والتعاون الاقتصادي ونزع السلاح في تلك المنطقة .

ومما يشجعنا الاهتمام والتأييد اللذان يقدمهما المجتمع الدولي الى تلك المبادرة . فقد نظمت ادارة شؤون نزع السلاح بالامم المتحدة الاجتماع الاول للخبراء من منطقتنا دون الاقليمية في لومي عام ١٩٨٨ . ونأمل أن تنظم أيضا الاجتماع الثاني للخبراء ، المقرر عقده في ياؤوندي بالكامبيرون في عام ١٩٩١ ، في موعد يتفق عليه ، للنظر في جميع جوانب اقتراحنا ووضع التوصيات امام سلطات الدول المعنية العشر .

إن المناطق الخالية من الأسلحة الكيميائية ، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، ومناطق السلم والتعاون ومائل هامة تحاول بها الدول استبعاد منطقتها من سباق التسلح ، وتنظيم تعاون اقليمي لصيانة السلم وتعزيز التعاون والتنمية . ولذلك ، فإنه من الاهمية بمكان أن تحترم جميع الدول المكونة الدولية التي تنشأ بموجبها تلك المناطق .

وتشعر الكامبيرون بالسرور إزاء النتائج المشجعة التي تمخض عنها الاجتماع الثاني للدول الاعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي الذي عقد في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام .

وبالمثل فإننا نأمل أن يؤدي اعتماد هيئة نزع السلاح لوشيقة بتوافق الآراء بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا خلال دورتها الاخيرة الى تمكين اللجنة الاولى من اعتماد مجموعة من التوصيات خلال هذه الدورة بشأن التنفيذ الفعال لإعلان اعتبار افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، الذي اعتمده عام ١٩٦٤ رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية .

ومن أجل المستقبل المشترك للبشرية ، يجب على جميع الدول - كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها - ألا تدخر جهدا لإقامة نظام عالمي جديد أكثر إنصافا وعدلا . وفي هذا الاطار ، لا تزال الأمم المتحدة المركز الذي يمكن للدول أن تنسق فيه مواقفها وتبذل جهودا مشتركة لمواجهة التحديات الضاغطة التي نواجهها اليوم : السلم والتنمية وحقوق الانسان ، الحقوق التي يجب أن تلقى الاحترام المتساوي في جميع أنحاء العالم .

السيد تاديسي (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن تسمحوا لي بالاعراب عن تهانينا الحارة بمناسبة توليكم رئاسة هذه اللجنة . إننا وقد شاهدنا الاسلوب البارز الذي قُدمت به مداوالات هيئات أخرى هامة تابعة للأمم المتحدة ، وإذ ندرك تماما مهاراتكم المعروفة كدبلوماسي باارع ، لا يساورنا شك في أنكم ستملون بمداوالات لجنتنا الى أعلى المستويات . واسمحوا لي أيضا بأن أهنئ زملاءكم ، سائر أعضاء مكتب اللجنة ، بمناسبة انتخابهم . وبوسعكم ، سيدي الرئيس ، أن تطمئنوا بأنكم ستحصلون على تأييد وتعاون الوفد الاشيوبي الكاملين في قيامكم بمهامكم .

كما لاحظ عديد من المتكلمين الذين سبقوني ، تعقد هذه الدورة للجنة الاولى في وقت يشهد فيه العالم تغيرات لم يسبق لها مثيل . والحقيقة إن مداوالاتنا تجري في وقت يبدو فيه هيكل النظام السياسي الدولي وقد تغير شكله بما يتجاوز أية توقعات . ومع أن الاثر الهام للتغيرات على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية لا يزال بحاجة الى أن يفهم جيدا ، فإن تخفيف حدة التوترات التي صاحب هذه التغيرات ، يبشر

بميانة السلم والامن الدوليين . في مجال نزع السلاح ، كان أثر هذه التغييرات عظيما . والمبادرات التي اتخذتها الدولتان العظميان في مجال نزع السلاح لا تزال تشير الامل في إقامة نظام دولي أكثر استقرارا . وفي هذا الشأن ، ننتظر بأمل الإبرام السريع لمعاهدة المحادثات المتعلقة بخفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) والاتفاق الخاص بالقوات التقليدية في أوروبا .

ومع اننا نشعر بالرضى لتحول الاحداث الذي أسهم بشكل كبير في سيادة جو الانفراج وروح الحوار على المستوى الدولي ، نواصل الإعراب عن قلقنا بشأن ما لا يزال قائما من مخزونات الاسلحة الكيميائية واسلحة التدمير الشامل الاخرى في أيدي قلة من الدول . وإن علينا ، مع هذا ، أن نتغلب على الصعقة التي أصبنا بها نتيجة للغزو العراقي للكويت واحتلالها . إن ذلك الانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي الاساسية كشفت مرة اخرى عن الطبيعة غير المستقرة التي يتسم بها النظام الالحظ في الظهور . وبينما نجد أن الارضية الشاملة للبيئة السياسية الدولية الراهنة مطمئنة ، لا يسعنا إلا ان نعترف بالمخاطر الكامنة في بقايا الماضي واتجاهاته الخفية . وبالتالي ، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في مجال الحرب والسلم الواسع النطاق .

ومن بين أكثر التطورات التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية تشجيعا ، الحزم الذي يعرب عنه المجتمع الدولي في مواجهة التحديات التي تفرضها الاسلحة الكيميائية . والمفاوضات المطولة الجارية في مؤتمر نزع السلاح وصلت الى أكثر المراحل حسما ، رغم بعض العقبات التي ينبغي تخطيها . ومن الامور الاساسية أن تظهر جميع الدول الارادة السياسية الضرورية لتمكين مخفل نزع السلاح المتعدد الاطراف من اختتام أعماله بشأن الاتفاقية التي ينتظر بشغف ابرامها بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

إن الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لتخليص الكوكب من ويلات الحرب النووية ستظل عقيمة ما لم تبدأ مفاوضات هامة بشأن فرض حظر شامل على اجراء

التجارب النووية . وبقدر ما نرحب بالمبادرات الخشائية التي تتخذها الدولتان العظيمان لخفض المخزونات القائمة من الاسلحة النووية ، سنظل مصريين على مطلبنا اجراء حظر شامل على التجارب النووية . وفي هذا الشأن ، نرحب بإعادة إنشاء اللجنة المختصة لحظر اجراء التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح ، رغم عدم ارتياحنا للطبيعة المحدودة لمهامها . ويحدونا أمل وطيد ايضا في أن يقدم مؤتمر التعديل الخاص بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، المقرر عقده في نيويورك في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، مساهمة كبيرة في الجهد العالمي الرامي الى القضاء التام على الاسلحة النووية .

وتولي اشوبيا أهمية كبرى للدور الذي تفضل به المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلم في مجالات عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك بناء الثقة في مختلف أصقاع العالم . فعلى مدار السنين ، اشتركت اشوبيا في اللجنة المختصة للمحيط الهندي آمل في أن يكون تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام لإسهامها في قطع شوط بعيد لتدعيم آفاق السلام والاستقرار في المنطقة . وحتى الآن بقيت الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول الساحلية والخلفية لضمان انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي أملا بعيدا وذلك بسبب المخاوف والشكوك التي عبرت عنها بعض الدول البحرية بشأن نجاعة هذا المحفل . وآخر قرار اتخذته بعض هذه الدول بالانسحاب من اللجنة المختصة أضاف بُعدا جديدا للمشكلة . ولذلك فإننا نهيب مرة أخرى بالدول البحرية هذه لتعيد النظر في موقفها وتنضم الى جهودنا الرامية الى اقامة منطقة سلام في المحيط الهندي .

وفي قارتي ذاتها ، فإن الاهداف السامية التي رفعها إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية قد تم تقويضها نتيجة حصول جنوب افريقيا على القدرة النووية . وبالرغم من الاصلاحات المتواضعة التي جرت في هذا البلد ، فليس هناك أية اشارات تدل على أن النظام العنصري في بريتوريا قد تخلى عن سياسته في زعزعة الاستقرار . وبالرغم من الخطب المحملة بالوعود ، ما زال نظام بريتوريا لم يخضع منشآته النووية لإشراف ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية . ورأينا المدروس هو أن على جميع الدول أن تضمن الالتزام الدقيق بحظر توريد الأسلحة لنظام الفصل العنصري .

إن الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية مسألة توليها بلادي أهمية قصوى . ومن غير المقبول أخلاقيا أن تنفق القوى العسكرية الكبرى الموارد النادرة في كوكبنا على ترساناتها النووية في عالم سواده محروم من حق المأوى . بل من غير المتمسور تخصيص موارد كثيرة لتجويد الرؤوس النووية على كوكب يتصارع فيه الكثيرون من أجل تطوير بذور أفضل . ومما يؤسف له على حد سواء استثمار مبالغ كبيرة في الجهود الرامية الى عسكرة الفضاء الخارجي في وقت تجهد فيه عدة بلدان لمقاومة التصحر

وتدهور البيئة . لذلك ، فقد آن الاوان لان توجه الموارد المفرج عنها جراء نزع السلاح نحو تخفيف المحنة الاقتصادية المحزنة للبلدان النامية .

ولئن كنا على درجات مختلفة من سُلَم التنمية ، فإن تكامل عالمنا يجبرنا على تصور وجودنا بشكل موحد . وكما أشرنا مرارا ، لا يمكن لمسيرنا الجماعي أن يكون ، بل لا ينبغي أن يكون ، رهنا بحكم حفنة من الدول . ففي مسائل نزع السلاح والسلام خصوصا ، لابد لمشاركة جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، من أن تساهم في إضفاء الطابع العالمي على الاهداف المشتركة وتحقيقها . وفي سعيها الى تحقيق هذه الاهداف ، علينا أن نجهد لتعزيز دور الامم المتحدة باعتبارها منظمة قائدة لديها القدرة والقدرة على ترجمة التطلعات المادقة للمجتمع الدولي . إن نجاحنا في هذا المسعى سيحدد الى حد كبير قدرتنا على البقاء كمائلة تضم كافة الامم . وكأسرة واحدة من الامم ، علينا أن نعمل جماعيا على نحو يضمن بقاءنا كقاطنين كوكب واحد .

السيد ناندو (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يضم وفد بلادي

موته الى صوت من سبقوه من المتكلمين في تهنئتك ، سيدي ، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة ، كما يتوجه بالتهاني أيضا الى بقية أعضاء المكتب .

إن للتغيرات الصغيرة واليومية التي لا حصر لها والتي تتمر غالبا دون أن نلاحظها طريقتها في تقويض الانماط القائمة للسلوك والمعتقدات ، الى أن تطرأ حادثة بعينها فتطلق دون سابق إنذار تغيرات بعيدة الاثر في حياة الملايين .

لقد كان العدوان العراقي على الكويت حادثا من هذا النوع . ووقع هذا العدوان ونحن على عتبة عقد جديد في عالم واقع في قبضة انتقال وتحول أساسيين . فالنهاية الفعلية للحرب الباردة فتحت سبلا أمام حوار بناء من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، وأذنت بمرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث يمكن تركيز الاهتمام على مشاكل أكثر إلحاحا ، من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إلا أن الحالة الراهنة المتوترة والمتفجرة في الخليج ، حيث تخيم أخطار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، غيرت في توقعاتنا وزادت من قلقنا .

لقد علق وفد بلادي دوما أهمية كبرى على وضع آلية فعالة لمنع أو تحديد انتشار الأسلحة الكيميائية ، ولا سيما فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار النووي ، التي نعتبرها ترتيبا آمنا هاما للمجتمع الدولي برمته .

ومع أن المسؤولية الأساسية لنزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الكبرى الحائزة على الأسلحة النووية ، ينبغي على جميع الدول أن تشترك في الجهود الرامية إلى إزالة هذه الأسلحة . وينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية القبول باتخاذ خطوات ايجابية وعملية صوب اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة تتعلق بنزع السلاح النووي . ولهذا فإننا نأسف لكون المؤتمر الاستعراضي الرابع قد عجز عن التوصل إلى وثيقة رسمية بتوافق الآراء .

ولكن ، وكما ذكر العديد من الممثلين يمكن إعادة تأكيد السمات الأساسية للمعاهدة من جانب المشتركين ، ومن ثم ينبغي لنا أن نوجه جهودنا في المستقبل بروح ايجابية من أجل تعزيز عدم الانتشار وتشجيع المزيد من البلدان للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار . وإذ نقترح من العام ١٩٩٥ ، حين سيتعين اتخاذ قرار فيما إذا كانت المعاهدة ستظل سارية المفعول إلى ما لا نهاية أو ما إذا كانت ستمدد لفترة محددة إضافية ، فإن من اللازم التصدي لعدد من المسائل المحددة قبل ذلك الموعد . وفي هذا الصدد ، نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء لجنة متخصصة لحظر التجارب النووية .

شمة ادعاءات لها ما يبررها بأن عددا من البلدان يمتلك القدرة على صنع أسلحة كيميائية ذات قوة تدميرية يمكن أن تشكل تهديدا عسكريا له أشاره السياسية . ولهذا ، فإن مما يؤسف له أن اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية لم تتمكن ، رغم إحرازها تقدما في المسائل التقنية من التوصل إلى الاتفاق بشأن عدد من المسائل السياسية بغية التوصل إلى حظر شامل للأسلحة الكيميائية . ومن الأهمية القصوى بمكان إزالة ما تبقى من العقبات بحيث يمكن التوصل إلى فرض حظر فعال على تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها خلال الدورة القادمة لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩١ .

وما فتئت سياسة منظمتنا تقوم منذ مدة طويلة على أنه لا يجب أن يقتصر الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل بل يجب أن يمتد إلى الأسلحة التقليدية أيضا . وفي الدورة الاستثنائية العاشرة طرحت بعم مقترحات محددة - وعلى سبيل المثال تلك المتعلقة بمنع جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالأسلحة ووجود سجل دولي بمبيعات الأسلحة ومبادلاتها .

ووفقا لما أوضحه الأمين العام في تقريره ، هناك احتمال مؤسف في أن يتبع اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة في منطقة من العالم ، بسبب التغييرات الايجابية الحالية في الحالة العالمية العامة ، نقل فائض الأسلحة الناتج من ذلك إلى مناطق أخرى من العالم . وهذا من شأنه أن يجعل جهودنا في مجال تخفيض الأسلحة عديمة الجدوى ، حيث أنها لن تؤدي إلا إلى إعادة توزيع الأسلحة .

لذلك يرحب وفدي بتوصيات هيئة نزع السلاح بشأن وسائل تيسير اتخاذ التدابير الممكنة في مجال تخفيض الأسلحة التقليدية ، بما في ذلك تدابير كبح النقل الدولي للأسلحة . إن المبادرة الخاصة بأن تجري الأمم المتحدة دراسة عن سبل ووسائل العمل ، على أساس عالمي شامل غير تمييزي ، على تحقيق الوضوح في النقل الدولي للأسلحة التقليدية لجديرة بالثناء .

وفي هذا الصدد ، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء سجل دولي لعمليات نقل الأسلحة باعتبار ذلك خطوة صوب كبح زيادة الاتجار السري غير المشروع في الأسلحة ، وباعتبار ذلك وسيلة لتجنب آثارها المعروفة ، وربما السلبية ، على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السلمية للشعوب .

إن الزيادة الأخيرة في نشاط حفظ الأمن الذي تقوم به الأمم المتحدة قد وضع تحديا جديدا أمام منظمتنا . ويوضح التحليل المتأني أن جهود حفظ الأمن المتعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة ، وإن لم تكن بالتأكيد ترياقا ، يمكن أن تكون أكثر نجاحا من الجهود الفردية لازالة الصراعات المسلحة وغيرها . ونرى أن عملية حفظ السلم تحقق أفضل النتائج إذا أدرك على نطاق واسع بأنها نزيهة ومن ثم تحظى بتأييد دولي واسع .

يقول الأمين العام في تقريره :

"[بيد أن] مشاركة الأمم المتحدة بصورة أعمق وأكثر فعالية أظهرت على مر الزمن وبصورة متزايدة أن اقرار السلم في حد ذاته يحدد ، كما ينبغي له ، حجم صيانة السلم على النحو المفهوم بصورة تقليدية ، ونطاقها ومدتها وأنه لا يمكن احلال السلم بصورة أميلة في المناطق المضطربة إلا بمزج المفهومين في مشروع واحد متكامل" . (A/45/1 ، ص ٤)

ويومي وفدي بترشيد وتدعيم نظام حفظ الأمن التابع للأمم المتحدة حتى يمكن استخدامه استخداما سليما ليس في حالات الصراع العسكري وحدها بل أيضا في حالات أخرى .

ويؤكد بلدي ، بوصفه طرفا في معاهدة ثلاثيلوكو ، على الأهداف المكرسة في إعلان جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . والالتزامات الأساسية للدول الأطراف في معاهدة ثلاثيلوكو هي قصر استخدام المواد والمرافق النووية على الأغراض السلمية ، وعدم حيازة الأسلحة النووية ، وعدم القيام بأية أنشطة خاصة بالأسلحة النووية أو التشجيع عليها ، وعدم السماح بوجود أية أسلحة في أراضيها .

لا يزال بلدي ملتزما بمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تلقيت طلبا من مراقب الكرسي الرسولي ، الاسقف ريناتو رفاثيلي مارتينو للسماح له بالادلاء ببيان . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة توافق على ذلك الطلب .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمراقب الكرسي

الرسولي .

الاسقف مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أن أتقدم بالتهاني الحارة اليكم ، سيدي ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة ، وأعبر عن الشكر أيضا الى سائر أعضاء هيئة المكتب والأمانة العامة .

تجري مداولات اللجنة في هذا العام في وقت يتسم بتناقض مزعج .

إن العالم يشعر بالسرور نظرا لانتهااء الحرب الباردة التي أدت ، عبر أكثر من أربعة عقود ، الى علاقات قائمة على الاستقطاب بين الشرق والغرب والى أكبر تكديس في الأسلحة في تاريخ العالم . إن إزالة حائط برلين واعادة توحيد ألمانيا سلميا ، وانتشار الحرية في ربوع أوروبا الشرقية وتخفيض القوات المسلحة في تلك المنطقة من العالم ، التي عانت طويلا من النزعة الحربية ، كلها مؤشرات على التحول في العلاقات الدولية . إنها مؤشرات تبعث على الأمل في عهد جديد يركز فيه الأمن على التعاون السياسي بين الدول بدلا من المواجهة العسكرية المتجهة الى الاضمحلال تدريجيا .

ومع ذلك تؤدي الأزمة في الخليج الفارسي ، في هذه اللحظة بالتحديد الى تكديس هائل للقوات العسكرية يمكن أن يؤدي الى حرب ذات أبعاد تدميرية . إن العالم متوتر فهو يدرك أن الاضطهاد يجب أن يوقف عند حده لكنه يعترف بأن اللجوء ، مرة أخرى ، الى العمل العسكري ليس من شأنه التصدي لجذور المشكلة . إن ما ينبغي التصدي له هو الأزمة الأساسية أي الفقر وعدم الاستقرار في العديد من البلدان ، والمنافسة على الموارد ، ونقل كميات ضخمة من الأسلحة من البلدان الصناعية الى المناطق سريعة التأثير . إن الأمم المتحدة هي التي يجب أن تتصدى لهذه المشاكل حتى لا تقع البلدان فريسة للنزعة العسكرية ، الأمر الذي يوقع العالم لا محالة في معسكرات مسلحة . ولا يسع الكرسي الرسولي إلا أن يشاطر الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ما أعرب عنه من اقتناع بأن العمل المشترك لحل المنازعات مفضل على العمل من جانب كل دولة على حدة حيث أن هذا لايزال يتعرض لـ "التنافر والتشتت والتجزئة في الجهود السلمية" . (A/45/1 ، ص ١٣) . وفي هذا الصدد ، يبدو أن الأمم المتحدة هي أفضل وسيلة للتسوية السلمية لمواطني الأزمات والحرب العديدة التي تحيق بالبشرية .

إن أزمة الخليج تذكره بأنه ينبغي أن نأخذ الحذر من مؤشرات الخطر خشية أن يتبين أن طريق السلم بعد انتهاء الحرب الباردة قناع يغطي النزعة العسكرية التي لاتزال دفينه في عقول الأمم .

إن الكرسي الرسولي يناشد الأمم أن تستفيد من لحظة الأمل هذه لمضاعفة جهودها من أجل كفالة الاستقرار في العهد الجديد عن طريق استئصال الأخطار التي تهدد السلم العالمي . وعلى رأسها استمرار تحديث الأسلحة النووية والحفاظ على استراتيجية الردع النووي التي سادت في فترة الحرب الباردة . ولقد تكلم الكرسي الرسولي مرارا بشأن هذه المسألة ، مؤكدا من جديد الموقف الذي اتخذته البابا يوحنا بولس الثاني عندما قال :

"إن الردع القائم على توازن الرعب لا يمكن أن يعتبر نهاية فسي ذاته ، بل هو مجرد مرحلة صوب نزع السلاح التدريجي" .
إن الردع النووي لا يمكن بأي حال أن يكون مقبولا أخلاقيا كسياسة دائمة .

ويسرني ان الاحظ ان ممثل ايرلندا قد تكلم على نفس المنوال مشددا على الجوانب الاخلاقية لنزع السلاح .

وكما بيّنت العملية الغاشلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في جنيف في الشهر الماضي يوجد شعور متزايد بالاستياء بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء استمرار الدول النووية في التطوير العمودي للأسلحة النووية . وعلى الرغم من أن المفاوضات الحالية بشأن الاسلحة النووية الجارية بين الحائزين الرئيسيين لها تحظى بالترحيب وتعتبر جوهريّة ، فهي لا تطمس الحقيقة المتمثلة في استمرار تحديث الاسلحة النووية . لذلك ينبغي للكل أن يؤيد تأييدا قويا المؤتمر المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بوصفه وسيلة للانطلاق نحو المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

إن الكرسي الرسولي يحض على دراسة استرايحية الردع النووي في لحظة الامل والرجاء هذه ، لأن من المؤكد أن ما أحرز من تقدم في إعادة تعريف العلاقة بين الدولتين الرئيسيتين يمهّد الطريق لاقامة علاقة أخلاقية جديدة بينهما . إن استعداد الكثير من القادة السياسيين لاتخاذ خطوة ايجابية الى الامام ، عن طريق تعزيز مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بوصفه محفلا قادرا على البقاء لتناول الشواغل الامنية والاقتصادية والبيئية ، يتيح امكانيات جديدة لتحقيق الامن المشترك .

إن العقد الماضي كشف النقاب عن الصلات المادية والامنية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة متزايدة في الحياة الحديثة . وأي تصور أخلاقي جديد للردع النووي ينبغي أن يكون مستمدا من اعتراف أكبر مما تعنيه عبارة "الأشياء المشتركة" على كوكبنا . إن نهاية الاسلحة النووية لن تترك لنا عالما يتسم بالكمال ولكنها على أضعف الايمان ستمتج للنظام السياسي مجالا أكبر للتصدي لما يتعرض له السلم من تهديدات وشيكة أخرى ناجمة عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي .

ونعيد الى الازهان تعاليم المجلس الفاتيكاني الثاني ومؤداها أنه لا بد من اقامة سلطة عامة عالمية لتحريم الحرب . إن هذا الهدف يتطلب جهودا كبيرة وجسورة

ز ، وفي نهاية المطاف ، بناء المؤسسات العالمية التي تمكن كل المجتمعات من
عم بالامن . إن الرقابة والإنفاذ الدوليين والحوافز الاقتصادية على نزع الطابع
ري والاجراءات القانونية الدولية تلعب دورا رئيسيا في إحلال الردع بوسائل غير
. إن علامات الأمل التي تنطوي عليها الحقبة الجديدة تعني أن توسع المجتمع
مي أن يبدأ في السير على ذلك السبيل .

ويمكن لهذه اللجنة أن تساهم مساهمة هامة في عملية نزع السلاح وذلك بتركيز
اه العالمي على الحاجة الى نزع سلاح تقليدي ملموس ، واختتام المفاوضات التي
منذ فترة طويلة بشأن حظر انتاج الأسلحة الكيميائية بنجاح والحاجة الى وقف
الأسلحة النووية .

يلاحظ الكرسي الرسولي مع التقدير التقارير الجديدة التي تلقتها اللجنة بشأن
: النووية ودور الأمم المتحدة في التحقق وفقا للأفكار التي طرحت بشأن تعزيز
التحول من الانفاق العسكري الى الانتاج المدني . وبالنسبة لعالم لديه
بات إنسانية كبيرة فإن أرباح السلم قد أصبحت الآن في متناول اليد ، غير أن
قتضي القيام بالكثير من العمل لاقناع الحكومات بتقديم قدر أكبر من المساهمة
ن الإنساني الحقيقي عن طريق الانفاق على التنمية وليس على الأسلحة . فالعالم
بسرعة وإشارات الأمل والخطر تتداخل في كل نشرة أخبار . إن الإنسانية متشوقة
سير على طريق السلم الذي شق بفضل العمل الكبير الذي قامت به الأمم
ة . ولا بد لنا من العمل على ضمان عدم تمكين عمليات التسلح من سد ذلك
* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد موريس (أستراليا) .

السيد كوفلر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه بالطبع لشرف كبير لي أن أتكلم أمام هذه اللجنة بعد المراقب عن الكرسي الرسولي وأن اغتنم هذه الفرصة لأخبره بأن وفدي يؤيد تأييدا صادقا ما قاله . وبقينا إننا سنتبهم مناشدته الدول للعمل من أجل استقرار الحقبة الجديدة للقضاء على تهديدات السلم . وانطلاقا من هذه الروح يود وفدي أن يكمل البيان العام الذي أدلينا به في ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر وأن يبدي بضع ملاحظات بشأن الاسلحة الكيميائية في إطار البند ٥٥ من جدول الاعمال .

إن أولوية النمسا في سياسة نزع السلاح هي إبرام اتفاقية في أسرع وقت ممكن لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية . ولتحقيق هذا الهدف ما برحنا نسعى الى تقديم مساهمات محددة في عمل اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية التابعة لمؤتمر نزع السلاح . وفي هذا العام بدأ مجلس استشاري علمي نمساوي العمل على تعزيز البحوث المتعلقة بالتحقق التي تيسر المفاوضات الجارية . وتعضيدا لهذا أنشئت المرافق المختبرية . وانشئ مركز توثيق خاص بالاسلحة الكيميائية . وبدأت المناقشات في النمسا بشأن إنشاء سلطة وطنية بموجب الاتفاقية .

إن هذه التدابير تستهدف الإسراع في المفاوضات الجارية في جنيف . وفي الوقت نفسه فإنها تبين رغبتنا الشديدة في عرض فيينا على المجتمع الدولي كمقر في المستقبل لمنظمة تعنى بحظر الاسلحة الكيميائية .

لقد عملت اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية بمنتهى الجدية خلال عام ١٩٩٠ . ونشيد بالسفير هيلتينس ، ممثل السويد على نشاطه وديناميته . ونقدر له أخذ زمام المبادرة بالامس لإعطاء هذه اللجنة لمحة عما يُفُتلع به في جنيف .

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في المسائل القانونية والتقنية مثل نظام تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية ، وتسوية النزاع والتحقيق في أي استخدام مزعوم ، لم يتحقق التقدم السياسي الكبير الذي كان يؤمل كثيرا في تحقيقه بشأن القضايا الرئيسية .

إن الآراء المتشعبة حول المسائل ذات الحساسية السياسية لم يطرأ عليها أي . وأهمها إجراء التفتيش بناء على تحد أو إجراء التفتيش بناء على طلب ، جة الى بعثات تفتيش اضافية متخصصة ، وإنشاء المجلس التنفيذي للمنظمة وكيفية لقرار فيه ، والمساعدة ، والوقاية من الاسلحة الكيميائية ، والمخزونات ة ، والتدابير - التعبير الذي استخدم سابقا كان "الجزاءات" - اللازمة لإصلاح أي وضمان التقيد ، والتطور الاقتصادي والتكنولوجي ، وهو موضوع يعلق عليه وفسدي بالنظر الى تطلعات البلدان النامية .

وبالتالي فإننا نرى أن الاختلافات الحقيقية مطروحة على بساط البحث . ويمكن معالجتها بشكل محدد . ويمكن التغلب عليها بالحل السياسي التوفيقي . وحل هذه المسائل قد يضمن بصفة دائمة الأمن والالتزام العالمي بالاتفاقية . ويمكن الإقدام على خطوة الابتعاد عن الردع والاتجاه نحو الأمن التعاوني .

إننا نرحب باتفاقية ١ حزيران/يونيه من هذا العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تدمير جزء كبير من مخزون الأسلحة الكيميائية لديهما . ونحن نؤيد الرأي السائد والقاتل باستخدام هذه الاتفاقية كحافز للحظر التام للأسلحة الكيميائية . ونذكر أيضا في هذه المرحلة أن النص المتداول والمتعلق بموضوع نظام التدمير انتفع بصياغات الاتفاقية الثنائية . وإلى أن يبدأ نفاذ الحظر الكامل ، نؤيد موقف هولندا الذي يقضي بأنه يجب تعزيز سلطة الأمين العام للأمم المتحدة فسي التحقيق في الادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية .

إن النمسا لا تنتج الأسلحة الكيميائية ولا العناصر الأولية التي تؤدي إلى إمكانية إنتاجها . ولكننا نشترك في الجهود الدولية لمراقبة الحركة المتزايدة عبر الحدود لهذه العناصر ورصدها . ومع ذلك فإن هذا التعاون الدولي لا يمكن إلا أن يكون مكملا لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وقد دعت الوفود هنا بقوة إلى عقد اتفاقية في وقت مبكر . كما رحبت بحرارة بعقد اجتماع وزاري في مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩١ ، يعد له ويعقد في موعد يتناسب مع التوصل إلى حل متكامل . والنمسا تنضم إلى هذه الوفود .

وختاما ، لسنأ نرى أن هناك مشاكل تستعصي على الحل بالنسبة للمفاوضات إذا توفرت نية التوصل إلى حل توفيقي . والمجتمع والرأي العام العالمي يرى أنه كان يجب التوصل إلى النجاح منذ مدة طويلة . فالنجاح ضرورة ملحة .

وستواصل النمسا العمل من أجل إبرام اتفاقية ذات نطاق شامل يمكن التحقق منها بناء على نظام للتفتيش عند الطلب وتتميز بطابع عالمي لا تمييزي . وعام ١٩٩١ هو الذكرى العاشرة لبدء المفاوضات المتعلقة باتفاقية عالمية . ويراودنا الأمل في الاحتفال بعيد ميلاد سعيد .

السيد طيب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسمندني أن

أتقدم بتهاني وفد بلدي الى السفير رانا وبلده نيبال ، العضو معنا في المجموعة الآسيوية ، على انتخابه بجدارة ليرأس أعمال اللجنة الاولى في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ولنا كامل الثقة في أن أعمال اللجنة الاولى ، التي دبت فيها روح جديدة من التعاون والتفاهم في مجالي نزع السلاح والامن ، ستؤتي ثمارها تحت قيادته الحكيمة .

وأود أيضا أن أعرب عن تهانينا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم للخدمة في اللجنة تحت رئاسة السفير رانا .

لقد بدأ عقد التسمينات بداية طيبة . فانتهد حقبة الحرب الباردة . وتأخذ العلاقات الدولية الآن مسارا جديدا . والتحسن في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يؤثر تأثيرا كبيرا على المناخ السياسي العالمي ككل .

إن مثل اضعاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وعلى كل دولة ، ووجود عالم خال من العنف ، واحترام حكم القانون في حل المشاكل بين الدول ، وتوازن المصالح المشروعة للدول على أساس العدل ، كلها أفكار انتشرت في أذهان رجال السياسة والبرلمانيين والعلماء وملايين الناس في جميع أنحاء العالم . ومن الواضح أنه من غير المستحب عكس هذه الاتجاهات الايجابية .

منذ اجتماعات اللجنة الاولى في الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، شهد المجتمع الدولي بعض التطورات التاريخية ، مثل التحولات السلمية في أوروبا وإعادة توحيد ألمانيا واليمن واستقلال ناميبيا واستمرار الجهود المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للتغلب على الخلافات بينهما حول عدد من المسائل . ومن المؤسف أن بعض المناطق لاتزال متوترة ومتفجرة .

إننا نعرب عن عميق أسفنا للأزمة التي حدثت مؤخرا في الخليج الفارسي والشرق الأوسط . ويحدونا خالص الامل في حسم الحالة المتفجرة في هاتين المنطقتين بالسبل السياسية .

وفي منطقتنا ، تحكم المؤسسة العسكرية في باكستان ذلك البلد ، وتتحكم في الحياة السياسية فيه في الواقع ، متمشية مع سياستها التقليدية المتمثلة في التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها ، ومن ثم لاتزال مصدرا للقلق والتوتر . ويشغل نزع السلاح النووي مكان الصدارة في جدول الاعمال الذي نبجسه . ولسنا في حاجة الى أن نناقش هنا القوة التدميرية الهائلة للمتفجرات النووية وعواقبها . وفي الوقت الحالي ، ووفقا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخرا ، يجري وزع ٥٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية حول العالم . وتملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أكثر من ٩٥ في المائة من الاسلحة النووية الموجودة . ولذلك فإن الدولتين النوويتين الرئيسيتين تتحملان المسؤولية الاساسية في انقاذ الحضارة من كارثة نووية قد تحصل نتيجة مجرد حادث تقني .

إن مؤتمر قمة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي عقد في حزيران/يونيه والاجتماع الوزاري للبلدين الذي تلاه ضيقا الهوة بينهما وقرباهما من امكانية ابرام اتفاقات حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتخفيض أسلحتهما الاستراتيجية النووية . ونحن نشجع هذه التطورات ونرجو أن تبهر اتفاقات حول هاتين المسألتين قبل نهاية هذا العام . ونرحب ببروتوكولي التحقق لمعاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ اللذين وقعتهما الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف أثناء قمة حزيران/يونيه ، مما مكن واشنطن وموسكو من التصديق على معاهدة العتبة . ويعلق وفد بلدي أهمية كبرى على تأكيدات الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الملزمة لها قانونا ، بعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية .

ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية مكها م متعدد الاطراف خدم قضية نزع السلاح النووي لسنوات عديدة . ومن المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار عجز عن اصدار بيان نهائي نظرا للافتقار الى توافق للآراء حول بعض المسائل . وبالرغم من اعرابنا عن عدم ارتياحنا ، فإننا نعتبر بمهة عامة أن نتيجة المؤتمر تمثل تقدما بيّنا في عدد من جوانب نظام معاهدة عدم الانتشار .

ومن الجدير بالذكر أنه تم التوصل الى التوافق في الآراء بشأن بعض العناصر الرئيسية المتعلقة بالضمانات والاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وكذلك ، الى حد ، بشأن بعض ضمانات الامن السلبية .

ويعد الحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية أمرا أساسيا لمنع تصعيد سباق تسلح النووي من أن يكتسي أبعادا نوعية جديدة ولتعزيز نظام عدم الانتشار . وفي الصدد ، استمعنا الى الرأي القائل بأن مسألة الحظر الشامل لتجارب الاسلحة ووية هدف طويل الاجل . ولا يمكن لوفدي أن يفهم كيف ينبغي أن نفسر العبارة "هدف بل الاجل" . فهل لا يزال البعض منا بحاجة الى ضوء أخضر لانتاج المزيد من الاسلحة جديدة والاكثر تقدما من أسلحة الدمار الشامل وتحقيق التفوق العسكري ؟ وهل تعتقد دول الحائزة للأسلحة النووية أن ترساناتها النووية القائمة غير كافية للوفاء بتياجاتها الدفاعية أو ربما مذهبها الهجومي ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب ، فقد يكون در بنا أن نسأل عن الغرض الذي تستهدفه المفاوضات الشاقة والصعبة بشأن الحد من ترسانات النووية أو القضاء عليها اذا لم نكن راغبين في وقف انشاء ترسانات دة . ولعل البعض منا يحاول عمدا تضليل الرأي العام العالمي عن طريق تدمير لحة النووية القديمة بينما يعتزم ابدالها بأنواع أكثر تقدما . فوفدي لا يسرى يرا آخر لذلك .

إننا نعتقد أن هذه بعض المسائل التي يجب معالجتها في مؤتمر تعديل معاهدة ظر الجزئي للتجارب المزمع عقده في أوائل العام القادم . ونرجو أن تتمكن الدول راف في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ من تذليل الصعوبات وأن تهذل قصارى جهدها من أجل يبق توافق الآراء على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية في الاجتماع قبل في نيويورك .

إن وفدي ما برح يؤيد الجهود الرامية الى اقامة مناطق خالية من الاسلحة ووية في مناطق مختلفة من العالم كجزء لا يتجزأ من نزع السلاح النووي الشامل . إلا لا نلاحظ بقلق أن القدرة النووية التي يمتلكها النظام العنصري في جنوب افريقيا

والنظام الصهيوني في اسرائيل وغيرها تشكل حجرة عثرة في طريق عملية اعلان مناطق خالية من الاسلحة النووية في اجزاء هشة من العالم .

وموقف وفدي من مشروع القرار المتعلق بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا المقترح من قبل باكستان واضح . فالشكوك تساورنا إزاء سوء نية باكستان التي قدمت هذا القرار ونهجها القائم على الكيل بمكيالين . فوفد باكستان يحاول أن يصرف نظر المجتمع الدولي عن محاولات باكستان المستمرة للحصول على مرافق قادرة على انتاج الاسلحة النووية عن طريق اقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . والتحقيق الذي قامت به سلطات الولايات المتحدة مؤخرا والذي كشفت عنه أجهزة الاعلام للرأي العام العالمي ، قد أثبت مرة أخرى وبجلاء عزم السلطات الباكستانية على احتياز الاسلحة النووية . وهذا ما يحدو باكستان على مواصلة رفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . اننا نطالب المجتمع الدولي بأن يمارس الضغط على باكستان كالضغط الذي يمارس على جنوب افريقيا واسرائيل بغية وقف خطتها لانتاج الاسلحة النووية . وينبغي أن يلتزم باكستان التزاما لائس فيه أمام المجتمع الدولي بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامجها النووي .

ويرحب وفد جمهورية أفغانستان بالخطوات المتخذة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية . فالاتفاقان الثنائيان بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان وقعا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية وعدم انتاجها وبشأن التدابير الرامية الى تيسير ابرام الاتفاقية المتعددة الاطراف لحظر الاسلحة الكيميائية اللتين من شأنهما أن يسهما اسهاما كبيرا في ابرام اتفاقية متعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب .

إننا نحث مؤتمر نزع السلاح على العمل على نحو عاجل لاستكمال الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة الكيميائية . ونؤيد تماما الرأي الذي أعربت عنه غالبية الدول

والقائل بضرورة أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية شاملة وقابلة للتحقق وعالمية .
ويجب ألا تكون هناك شروط ترجى اتخاذ القرار الخاص بالقضاء التام على الأسلحة
الكيميائية وتنفيذه الكامل .

ونحيط علما بالتقدم المحرز في المفاوضات الدائرة بشأن تدابير بناء الثقة
والامن وتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . ويبدو أن هناك احتمالا لا بأس
به لإبرام اتفاق بشأن القوات التقليدية المسلحة في أوروبا ووضع مجموعة جديدة من
تدابير بناء الثقة والامن في المستقبل القريب .

إن موقف حكومتي إزاء الغضاء الخارجي متسق وواضح . فنحن نرفض رفضا قاطعا
عسكرة الغضاء الخارجي بوصفه نتيجة للاكتشافات العلمية في ميدان التسليح . فاستخدام
الغضاء الخارجي ينبغي أن يقتصر على الأغراض السلمية للبشرية .

تفتقر جميع البلدان النامية تقريبا الى القدرة على صنع الأسلحة والدخائر .
وهي ، تعتمد ، في تلبية احتياجاتها الدفاعية ، على الدول الكبرى المصدرة للأسلحة .
والنظر في مسألة نقل الأسلحة ، وهي تشمل مجموعة متنوعة من الصفقات التي تشكل في
حالات عديدة مشاكل خطيرة بالنسبة للسيادة الوطنية ، والاستقرار الداخلي والاقليمي ،
وكذلك التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، يشير بعض
التساؤلات الحساسة كالتى تتعلق بالجهة التي ينبغي أن تثبت في نوعية وكمية الاحتياجات
العسكرية لدولة ذات سيادة وكيف . نحن نعتقد أن هناك حاجة الى دراسة متعمقة
ومستفيضة للمسألة بجميع جوانبها .

في البيان الذي أدلىنا به في العام الماضي في اللجنة الاولى ، تناول وفدي
باسهاب جانباً من جوانب عملية نقل الأسلحة دولياً وما يترتب عليها من عواقب بالاستناد
الى التجربة التي مرت بها منطقتنا . والواقع ان الاتجار غير المشروع بالأسلحة وشحن
مختلف أنواع الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة المتطورة والمدمرة ، الى مجموعات غير
مسؤولة مناوئة للحكومات ، أمر لا يزعزع فقط استقرار دول أعضاء بل يزعزع استقرار
مناطق بأكملها .

ويؤسفني أن أعلم اللجنة أن المؤسسة العسكرية في باكستان قد حولت أراضي ذلك البلد إلى مكان يتم فيه تدريب عناصر متطرفة ومجموعات مناوئة للحكومات من بلدان مجاورة وتسليحها وتجهيزها وتمويلها عمدا بغية زعزعة استقرار أفغانستان والهند . وانتهاك باكستان المستمر لاتفاقيات جنيف أمر لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل . ولا يزال تدفق الأسلحة يمل إلى الأراضي الباكستانية حيث يجري توزيعها على العناصر المتطرفة من الدول المجاورة ، ولا سيما بواسطة هيئة الاستخبارات العامة الباكستانية .

ويعرب وفدي عن تأييده لاقتراح الاتحاد السوفياتي بتسجيل عمليات بيع الأسلحة ونقلها على الصعيد الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة ويوصي المنظمة بإجراء دراسة شاملة لجميع جوانب هذه المسألة .

ويؤكد وفدي مرة أخرى على أهمية إعلان المحيط الهندي منطقة سلم وأهمية تنفيذه . ونحيط علما بالتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة المختصة المعنية بالمحيط الهندي بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر كولومبو ، وخاصة استكمال مشروع جدول أعمال المؤتمر خلال دورات عام ١٩٩٠ . ونناشد جميع الوفود أن تضاعف جهودها وتبدي الإرادة السياسية الضرورية من أجل تيسير انعقاد مؤتمر كولومبو المعني بالمحيط الهندي في عام ١٩٩١ .

إن وفدي يقدر التقدم الذي أحرزته هيئة نزع السلاح أثناء دورتها المضمونية هذا العام . وقد ساهمت الجمعية العامة ، باعتمادها القرار ١١٩/٤٤ جيم ، مساهمة قيمة في تعزيز الدور الفعال للهيئة عن طريق ترشيد أعمالها . وإننا نحيط علماً بالنتيجة الايجابية لعمل الهيئة بشأن بعض بنود جدول أعمالها ، كما ورد في تقريرها (A/45/42) .

ويعلق وفدي أهمية خاصة على عمل مؤتمر نزع السلاح ، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف المعني بمسائل نزع السلاح . ونرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح بشأن إعادة انشاء اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية ونرجو أن تبدأ اللجنة المختصة عملها الموضوعي بشأن هذه المسائل الهامة في العام المقبل . وأخيراً ، يود وفدي أن يعرب عن شكره للأمم المتحدة وإعجابه بدورها الممتازان في ميدان نزع السلاح ، ويخص بالشكر السيد ياسوشي اكاشي ، وكيل الأمين العام ، والسيد سهراب خيرادي ، أمين اللجنة ، وموظفيها العاملين في ادارة شؤون نزع السلاح ، للجهود التي يبذلونها دون كلل .

السيد كاتسيفازي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن سرور وفدي لتولي السيد جاي براثاب رانا ، ممثل نيبال ، رئاسة اللجنة الاولى وقيادة مداولاتها في هذه الدورة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنعقد بعد انتهاء الحرب الباردة . إنني واثق من أن صفاته الشخصية وصبره وحنكته الدبلوماسية ستؤدي إلى انتهاء عملنا إلى نتائج موفقة . وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم .

خلال السنتين الماضيتين ازدادت بياناتنا في اللجنة الاولى وفي الجلسات العامة للجمعية العامة بالاعراب عن الامل وذلك عندما بدأ مستوى التفاهم والتعاون بين الدولتين العظميين يظهر في الافق . ورحبنا بمبادراتهما الثنائية بشأن تدمير أو تخفيض بعض أسلحة التدمير الشامل التي تهدد وجود الجنس البشري . ولكننا تجاوزنا الآن مجرد التعبير عن الامل ، فقد جرت أحداث هامة .

لقد انهار حائط برلين في هذا الوقت من العام الماضي . وأعلن الزعيمان الأساسيان في العالم المنقسم الى شرق وغرب أنهما لا يعتبران أنفسهما بعد الآن خصمين ، وأعلننا نهاية الحرب الباردة . وأصبحنا نتكلم الآن عن تغيرات ايجابية في الساحة السياسية الدولية . ومع ذلك تثار أسئلة بليغة الدلالة بشأن ما ستعنيه هذه التغيرات لمواطني العالم . هل تعني أن الأمم سوف تتضامن في السعي الى إيجاد حلول جماعية لشور العالم ؟ لقد سأل الرئيس يويري موسيغيني ، رئيس أوغندا ، هذه الاسئلة ذاتها عندما خاطب المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس" في لندن بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وسأل :

"أين يقف العالم الثالث من التغيرات الراهنة في العالم ؟ يقال الآن إن العالم الثاني قد انضم الى العالم الاول . فكيف يؤثر ذلك على افريقيا ؟ هناك احتمالان . قد يؤدي توافق الآراء المتزايد بين الدولتين العظميين ومكاسب السلم المتوقعة ، الى تحرير موارد يمكن أن تساعد البلدان المتخلفة في افريقيا وفي المناطق الاخرى المتخلفة في العالم . أو على العكس من ذلك قد يرى بعض أصحاب المصالح في البلدان الصناعية . إن البلدان المتخلفة في العالم لديها الآن خيارات أقل ، وأنهم قد يصبحون أقل استعدادا لتقبل أهوائها . وقد لا تتحقق بسهولة مكاسب السلام لسبب بسيط هو أن الصراعات قد تبقى بعد زوال العالم الثنائي القطب ، المشكل من قطبي الغرب والاتحاد السوفياتي . وبعبارة أخرى قد لا يحقق الاتفاق بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي السلم المنشود . وهذا ما يحدث حاليا في الخليج الفارسي . وهذا يكشف أيضا زيف المفهوم المتمثل في أن المصالح التي أدت الى الصراعات والى الاستقطاب في الماضي كانت قاصرة على الدول الكبرى . وسيصبح واضحا على نحو متزايد أن الحالة الدولية الراهنة أصبحت لبعض الوقت تتميز بتعدد المصالح التي يجب التوافق معها بأسلوب عادل إذا ما أردنا أن ننعم بسلم عالمي" .

"ومن ناحية أخرى ، إذا أصبحت الدول الصناعية أكثر ملفا في مواجهة البلدان المتخلفة ، انطلاقا من أن البلدان المتخلفة لم يعد أمامها الآن سوى خيارات قليلة ، فإن هذا قد يخلق مشكلات جديدة أمام السلم العالمي" .

يتضح مما سبق أنه يجب علينا ، في عصر ما بعد الحرب الباردة ، أن نركز على قضية ملحة للغاية هي الفجوة التكنولوجية بين الشمال المتقدم النمو والجنوب النامي . يجب علينا أن نوقف استمرار الحالة الراهنة التي تتدفق فيها الموارد من الجنوب الى الشمال وأن نعكس اتجاهها . إن إجمالي الديون الخارجية لأفريقيا يتجاوز ٢٦٠ بليوناً من الدولارات ويمثل هذا الرقم ٣٢٨,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للقارة . وكما تقول سوزان جورج في كتابها "مصير أموا من الدين" هذه التحويلات الضخمة من الجنوب الى الشمال خطأ محض ، ويجب على الشمال أن يدرك أن الفوائض التجارية التي يقتصدها الجنوب في ظل الظروف الحالية لا يمكن أن تستمر الى الأبد . والمظاهرات التي تطالب بالفداء في مختلف العواصم في الجنوب هي نتيجة السياسات القاسية للتكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز لاستخلاص مدفوعات فوائد الديون الخارجية من البلدان الفقيرة في الجنوب . ونتيجة لهذه المظاهرات تلجأ الحكومات الى زيادة ما تنفقه على السلاح لمواجهة هذه المظاهرات ، ويؤدي هذا بطبيعة الحال الى تعطيل الخدمات الأساسية كبناء المدارس والعيادات الصحية وبرامج التحصين ، ومشروعات المياه النقية وما الى ذلك ، لأن الموارد تخصص للمحافظة على القانون والنظام .

في فترة الحرب الباردة ، اتخذت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مواقف واعتنقت مذاهب عسكرية لم تعد صالحة في فترة ما بعد الحرب الباردة . وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بأنهما لم يعودا خصوما يشكك كثيراً في صحة هذه النظريات .

وقد لاحظ الأمين العام بحق في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين أننا نمر بمرحلة :

"... تجاوزت فيها خطى التطورات السياسية السريعة ، التقدم الحذر في ... الحد من الأسلحة ونزع السلاح . فالنظريات التي سادت الفكر والتخطيط في الميدان العسكري طوال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية فقدت أهميتها وانطباقها فجأة . وبالتالي يلزم انشاء أجهزة مناسبة للأمن لكي تحل محل استراتيجيات المجابهة التي سادت في الماضي" . (A/45/1 ، ص ٢٣)

إن استمرار منظمة حلف شمال الاطلسي في موقفها المتمثل في أن الأسلحة النووية لا أغنى عنها لأمن الدول ضد أي هجوم تقليدي يحرض بلدانا أخرى كثيرة على حيازة هذه الأسلحة بل ويدعوها الى ذلك . وهذا من شأنه أن يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . لقد اعتمدت بريطانيا والولايات المتحدة في الوقت المناسب نظرية "عدم البدء في الاستخدام" وتحركتا دون مزيد من الإبطاء لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب مع الدول النووية الأخرى .

ويأمل وفدي أنه عندما ينعقد المؤتمر الخاص بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ستتخذ الحكومات الودية الثلاث موقفا ايجابيا وستظهر تأييدها الكامل للجهود الرامية الى تحقيق معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية قبل عام ١٩٩٥ . ومن المهم في نظر وفدي خلق المناخ السليم في مؤتمر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وإذا ما أجرت الحكومات الثلاث الودية بحثا موضوعيا عن أسباب عدم الاتفاق على إعلان ختامي في نهاية المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، في الشهر الماضي في جنيف ، وبحسن بعناية الحالة النفسية لأغلبية الاعضاء اطراف في المعاهدة ، فإن وفدي متأكد تماما من أنه يمكن توقع التوصل الى نتيجة ايجابية للمؤتمر الخاص بتوسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في ١٩٩٥ .

في هذا الوقت من العام الماضي كنا جميعا مغممين بالامل في أنه ، بعد مؤتمر باريس المعني بالاسلحة الكيميائية الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تولد زخم قوي للإسراع بإبرام مشروع اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية . ونشعر الآن بخيبة الامل عندما نعرف من تقرير مؤتمر نزع السلاح أن بعض المسائل لا تزال موضع خلاف وبالتالي فإن عمل اللجنة المختصة المعنية بالاسلحة الكيميائية أخذ يسيّر ببطء .

يتعين إبداء مرونة وتقديم تنازلات في المفاوضات ليتسنى أحياء اللجنة المختصة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تتخذ خطوات جريئة لتدمير جميع مخزوناتهما ، دون الإصرار على الاحتفاظ بكميات صغيرة إلى أن تنضم إلى المعاهدة جميع الدول التي لها قدرات في مجال الأسلحة الكيميائية . ففي عالم يخلو من الأسلحة الكيميائية ، أية دولة حائزة للأسلحة الكيميائية تتطلع إلى تمنيعها ستعرض بسهولة للعزل وستخضع لضغوط دولية ودبلوماسية مشروعة . وفي حالة عدم وجود أسلحة نووية أو كيميائية على الإطلاق ، قلما ستوجد دول تود أن تكون أول من يعود إلى إنتاجها .

إن استمرار برامج الأسلحة النووية في جنوب افريقيا ، التي تحظى بتعاون بعض الدول الأعضاء ، لا تزال مشار قلق شديد لوفدي . ففي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قال وزير خارجية جنوب افريقيا علانية إن لدى بلاده قدرة نووية وبوسعها أن تنتج أسلحة نووية إذا أرادت . إن هذا الاعتراف الصريح من جانب أحد أعضاء مجلس الوزراء ، ومحاولات عملاء جنوب افريقيا المتكررة لسرقة أجهزة تقنية يُحتاج إليها لإنتاج أسلحة نووية ، حثت هذه اللجنة على تقديم ما أصبح يعرف بالقرار ١١٣/٤٤ بآء في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ومن المؤسف أن تقرير الأمين العام الذي نص عليه ذلك القرار لم يقدم بعد ، ويحدونا الأمل أن ذلك التقرير ، عندما يقدم في النهاية ، سيعرّي دون لبس أولئك الذين ساعدوا النظام العنصري على إنتاج قذائف تحمل رؤوسا نووية .

وإلى أن يتحقق ذلك ، يجب مواصلة الضغط على جنوب افريقيا لتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولتخضع جميع منشآتها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعليها أن تفعل ذلك دون أية شروط مسبقة . إن وفدي يرفض رفضا قاطعا الشروط المسبقة التي حددها النظام العنصري ، حيث أبدى رغبته في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فقط في إطار التزام مماثل من جميع دول المنطقة الجنوب الافريقي . ووضع النظام العنصري على قدم المساواة مع الدول الأخرى في المنطقة مع دعوة تلك الدول للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في نفس الوقت ، هو

إنكار لموقف هذه الدول المبدئي والمعروف جيدا تجاه سياسة الفصل العنصري . وبرنامج جنوب افريقيا للتسلح النووي - ووجوده واضح - يستهدف ترسيخ الفصل العنصري ، وزعزعة استقرار دول خط المواجهة ، وإحباط إعلان القاهرة لعام ١٩٦٤ الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الافريقية بشأن نزع الاسلحة النووية من افريقيا .

إن حروب العدوان وزعزعة الاستقرار ، بما فيها الحروب من خلال العملاء ، التي رعاها الفصل العنصري ضد أعضاء مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ ، كلفت الدول الاعضاء مبلغ ٦٠ بليون دولار أمريكي ، أي عشرة بلايين دولار أمريكي كل عام ، وهو مبلغ ضخم للغاية . وهذا المبلغ يعادل ضعف اجمالي الناتج القومي السنوي للمنطقة بأسرها ، سواء عُبر عنه على شكل منح أو قروض ميسرة أو إشتانات تصدير أو قروض تجارية سنوية . أما مدى الخسائر البشرية والمعاناة فإنه لا يمكن قياسها ؛ فقد أزهرت في هذه العملية أرواح ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة ، كان نصفهم من الاطفال ؛ إزاء هذه الصورة من الخسائر الفادحة ، كيف يمكن لأي شخص على خلق أن يدعو بنفس النفس عنصريي جنوب افريقيا ودول خط المواجهة الى الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار في نفس الوقت ؟ إن وفدي يرى أنه إذا أراد أي عضو من دول خط المواجهة أن ينضم الى معاهدة عدم الانتشار ، فعليه أن يفعل ذلك وفقا لما يتناسب وظروفه .

إن المناطق الخالية من الاسلحة النووية لبنات هامة جدا في بناء نظام عدم انتشار نووي قوي . ونحن نؤيد المناطق التي أنشئت ، ونؤيد الدول الاعضاء الذين أعربوا عن رغبتهم في إنشائها . ويرى وفدي أنه ينبغي لدى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية أن تكون المصالح الامنية لدول المنطقة هي العامل المحدد .

إن الجهود الرامية الى تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم تتعثر منذ سنوات عديدة لأن دولا خارج المنطقة أظهرت عدم اكتراث تام بمصالح دول المنطقة . وفي حالة افريقيا ، فإن جنوب افريقيا تستخدم ، كما أسلفت ، من قبل قوى خارجة عن المنطقة لإحباط تطلعات الشعب الافريقي المشروعة الى الإبقاء على قارته خالية من الاسلحة

النووية وفقا لإعلان القاهرة لعام ١٩٦٤ . ويود وفدي أن يرى خطوات جادة ومحددة تتخذ لتنفيذ ذلك الإعلان ، ولذلك ، فإننا ندعو الأمم المتحدة الى إتاحة الموارد الضرورية لتمكين منظمة الوحدة الافريقية من عقد اجتماع خبراء في أديس أبابا في عام ١٩٩١ لبدء العمل على تنفيذ إعلان القاهرة لعام ١٩٦٤ .

لا يمكن فصل السلم عن التنمية . وحيثما يسود السلم ، تكرر الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وكإجراء جزئي ، أعدنا النظر في اختصاصات هيكلنا الاقليمية ودون الاقليمية لنرى كيف يمكن استخدامها في ظل الظروف المتغيرة للإسهام في حل النزاعات حلا سلميا . وعملا بذلك فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عاكفة في الوقت الحاضر على إيجاد حل سلمي للصراع المأساوي في ليبيريا . ويود وفدي مناقشة المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في هذا المسعى النبيل .

في منطقتنا دون الاقليمية ، افريقيا الشرقية ، أقدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، التي تجمع معا دول اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ، لمعالجة مسائل الزراعة والاعذية والامن والجفاف وحماية البيئة والتنمية ، على تغيير طابعها وأضافت الى ولايتها دورا جديدا هو النهوض بالسلم والامن والاستقرار في هذه المنطقة الخالية من الصراعات ، منطقة القرن الافريقي . وينعكس الدور الجديد للهيئة ، كعامل مساعد على إقرار السلم ، في الوثيقة A/45/410 .

إن هذه التطورات بجلاء تظهر أن تدابير بناء الثقة تحرز تقدما ويجري الاعتراف بفضلها بصورة متزايدة بوصفها وسيلة لتعزيز السلم . إنها تستحق دعمنا الكامل . كما أننا ندرك أيضا ما تقدمه مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح في افريقيا وفي آسيا والمحيط الهادئ ، ومركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، من مساهمة قيمة في التنمية وفي تدابير بناء الثقة . وهذه المراكز أيضا يجب أن تحصل على ما تحتاجه من تشجيع ودعم من جانبنا .

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لإدارة شؤون نزع السلاح على تفانيها في خدمة قضية السلم ونزع السلاح .

السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : إننا نفهم أن صبر الوفود ليس بغير حدود بعد الظهر يوم الجمعة ، إلا أننا نأمل أنه لا يزال لديها من الصبر ما يكفي للاستماع إلى بياننا .

أود اليوم أن أشرح وجهة نظرنا حيال مسألة إشر الاستخدام العسكري للإنجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة على الأمن الدولي . منذ حوالي عشرة أعوام يكرس وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قدرا كبيرا من جهده لهذه المسألة ، فمنذ عام ١٩٨٢ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٧/٢٧ بء ، الذي اقترحتته جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والذي صاغ مشكلة بدء استخدام الاكتشافات الجديدة والإنجازات العلمية والتكنولوجية لأغراض عسكرية في عبارات عامة إلى أقصى حد ممكن ، ربما قبل الآن ، ولم يضاف شيء بعد ذلك لتعزيزنا لهذا القرار نظرا لعدم الاستعداد الملحوظ من جانب العديد من الدول لتناول مسألة من هذا النوع . ومع ذلك ، واصلنا الحديث عن هذه المسألة في بياناتنا أمام الجمعية العامة وفي رسائل تتعلق بالموضوع موجهة إلى الأمين العام ، وفي محافل أخرى أيضا .

وفيما يتعلق بهذه المسألة ، يمكننا القول بمدق إن وفدنا لم يشعر ، على مدى عدد من السنين بأن جهوده ذهبت هباء . ولذلك ، فإن ارتياحنا أكبر بكثير وإذ نرى أن تقدير الدول لأهمية هذه المسألة بدأ يتغير ، ونرى الآن ، كما يستفاد من عدد من البيانات التي استمعنا إليها في هذه المناقشة ، أن هذه المسألة تحظى بقدر كبير من الاهتمام . ونحن مقتنعون أن على المجتمع الدولي في غضون السنوات القادمة أن يطور ، وأن يتفق على ، تدابير تضع قيودا على أكثر النزعات خطورة تلك النزعات المتمثلة في الاستخدام العسكري لآخر الإنجازات العلمية والتكنولوجية .

يعود سبب هذا إلى الحياة الحقيقية . فالديناميات الداخلية لسباق التسلح في الوقت الحالي تغيرت تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة . ويمكن للمرء أن يقول بدرجة كبيرة من الثقة إن سباق التسلح الآن ذا طبيعة نوعية في المقام الأول .

وعلاوة على ذلك ، أصبحت هذه السمة بالفعل هي الطابع المميز لمناطق عديدة حيث تبقى التوترات ويوجد التنافس العسكري . وتؤكد البيانات الواردة في حوليات معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم تسارع نمو الانفاق في الثمانينات في مجالي البحوث التنموية والعسكرية . وهناك اليوم في أعمال العلماء والخبراء في هذا المجال خطط طويلة الاجل معدة بالفعل لكفالة استمرار هذا الاتجاه . وعلى الرغم من اختلاف كل وجهات النظر التي أعرب عنها بشأن هذا الموضوع ، سيكون للتغيرات التي تطرأ على التكنولوجيا العسكرية - سواء التغيرات الحالية أو المتوقعة - أثر خطير على الحالة الامنية ، لأنها تغير من طرق ووسائل القيام بأعمال عسكرية ، كما ستغير من طبيعة الاشتباكات العسكرية المحتملة ذاتها ، ومن ثم تقوّض القدرة على التنبؤ وتزعزع الاستقرار .

يؤدي التطوير النوعي غير المحدود للأسلحة الى خلق حالة عدم استقرار ويشير شعورا متزايدا بالتهديد ، وهو ما يمكن أن يؤدي ، بدوره الى تجدد التوترات . ومن ثم يتولد اتجاه يتعارض مع التغيرات الإيجابية الحالية في الحالة الدولية . وكل هذا يمكن أن يكون له أثره السلبي على الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ، وعلى مسار المفاوضات الحالية ، وعلى نتيجة المفاوضات المقبلة .

وفي أغلب الأحيان تتعقد مسألة التحقق بالمقارنة على نحو خطير لعدد من الاسباب ، مثل ظهور فئة جديدة من الأسلحة تتميز بتزايد القابلية للحركة أو التنقل ، وثنائية الأغراض ، وتزايد فرص الإخفاء ، وخفض الحجم ، وهلم جرا . وأصبح الحد من هذه الأسلحة أو إزالتها أكثر صعوبة من الناحية الموضوعية .

وبالإضافة الى ذلك ، ولأسباب شتى زادت من الناحية السياسية صعوبة جعل الانواع الجديدة من الأسلحة موضع مفاوضات . فهي أسلحة "محمية" بنوع من القصور الذاتي الملازم للقرارات المعتمدة مؤخراً . وتعبر عن هذا أفصح تعبير جماعات المصالح التي لا تسترد نفقات البحوث والاستحداث بالكامل ، ويعني هذا تزايد المبالغ المدفوعة باستمرار لمنظومات الأسلحة الحديثة . إن استحداث عدد من طرز الأسلحة التي تستهدف

من إمكانية الدفاع ضد هذه المنظومات ، تؤدي مباشرة الى تآكل الاستقرار والقسوة
في التنبؤ .

وفي سياق تآكل القدرة على التنبؤ وإمكانات التحقق ، شمة مصدر يبدق ناقصون
خطر هو التقرير الأخير المتصل بأحدث نوع من التكنولوجيا التي بوسعها أن تضمن
أما الإخفاء الكامل تقريبا عن كل وسائل الرادار والإقضاء .

وعلاوة على ذلك ، فإن ذلك العامل مصحوبا بنمو القوة التدميرية والطابع
فتاك للأسلحة ذاتها ، يزيد أيضا من فداحة الآثار المترتبة على استعمالها ، بما في
ك استعمالها الطارئ أو غير المسموح به ، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة صعوبة
كائنات الإجابة المتوازن والكافي على هذا الاستعمال ، ويقلل من إمكانية الحيلولة
من تحول حالة التوتر الخطير الى نزاع واسع النطاق أو نزاع عالمي .

إن الزيادة المستمرة في استخدام الحاسبات الآلية في منظومات الأسلحة الجديدة
كل تهديدا بفقدان السيطرة عند اللحظة الحرجة نتيجة لنقل الوظائف الرقابية
هامة الى نظم الذكاء الاصطناعي .

إن مجموعة التهديدات الناشئة عن القدرات الحالية في الهندسة الوراثية ،
تكنولوجيا الحيوية والأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وأثرها جميعا على
نهضة الوراثة - تتميز ، بالإضافة الى عواقبها العسكرية الصرفة ، بآثارها
خطيرة للغاية على الإنسان . وعلاوة على ذلك ، لا يسعنا أن نغفل الخطر المتمثل بمفمة
ة في إمكانية استخدام هذه الوسائل في أغراض إرهابية .

وانطلاقا من هذا الاتجاه الواضح تماما ، فإن الخفض الكبير في الزمن اللازم
صيل الرؤوس الحربية الى هدف معين والذي توفره أحدث فئات وسائل التوصيل ، تحدّد
ة من امكانية إجراء التحليل المتأني لتهديد كهذا ، واتخاذ قرار متوازن ، مما
د مخاطر التطورات غير المتوقعة للأحداث .

ويتمثل أحد الاتجاهات الهامة في زيادة دقة التصويب المصوب بزيادة فسي
درة التدميرية ، وهذا يكفل تدمير الأهداف التي لم يكن من الممكن ضمان تدميرها

سابقا إلا عن طريق استخدام الأسلحة النووية . فضلا عن ذلك فإن زيادة دقة التدمير والقدرة التدميرية ، خلافا للأسلحة النووية ، توفر امكانية الضربات الانتقائية .

وقد ازدادت الامكانيات التشغيلية لجيل جديد من الأسلحة زيادة مذهلة بدمجها في منظومات واسعة النطاق تعمل بطريقة منسقة الى أعلى درجة . ويتم هذا على أساس استخدام أحدث المنظومات الرادارية الموحدة لتحديد مواقع الاهداف لشن الهجوم عليها ، جنبا الى جنب مع نظم الحاسب الالكتروني المعقدة لإصدار الاوامر والتحكم والاتصالات . وقد حدث توسع لم يسبق له مثيل في الحدود الجغرافية لتوجيه العمليات العسكرية ، باستخدام وسائل التوصيل المناسبة والطرز الجديدة من الأسلحة التقليدية ونظم التحكم فيها .

وأخيرا ، أدت الامكانيات الجديدة التي أضيفت الى منظومات الأسلحة الى ظهور أساليب جديدة ، وبالتالي نظريات جديدة ، للقيام بعمليات عسكرية وذلك لان بعض الأسلحة التقنية الجديدة تكشف عن اتجاه واضح نحو التفوق في هذه الخصائص الهجومية ، أو في الامكانيات الشنائية لاستخدامها ، وتؤدي الأساليب الجديدة للأعمال العسكرية على الأقل الى تآكل الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم . ومن ثم فإن الأساس اللازم لابتكار وتطبيق مفاهيم واعدة لتعزيز السلم والامن الدوليين - على المستوى العملي - والانتقال الى نزع سلاح حقيقي أخذ يتقوض الآن - وأقصد بذلك مفاهيم مثل مفهوم الكفاية الدفاعية المعقولة ، والهيكل الدفاعي المحض للقوات العسكرية ، والدفاع الذي لا ينطوي على أي تهديدات . وتكتسب الأسلحة الآن سمات جديدة ، على مستويات نوعية مختلفة . وهذه عملية غير محدودة ، ولكنها تشكل ظاهرة متكررة تشمل كل فئات الأسلحة تقريبا .

إن التقدم العلمي التكنولوجي المذهل مشحون بالآخطار الكامنة في استحداث طرز جديدة من أسلحة التدمير . وقد اعتبرها المجتمع الدولي إمكانية ممكنة الحدوث قبل ما يربو على ٤٠ عاما . ويشهد على ذلك التعريف الخاص بالطرز الجديدة من أسلحة التدمير الشامل الذي اعتمدته في عام ١٩٤٨ لجنة الأسلحة التقليدية التي كانت تعمل في الأمم المتحدة آنئذ .

والآن ، أكثر من أي وقت مضى ، لا يسعنا أن نغفل عن هذه المسألة . إن مسألة حظر استحداث وإنتاج طرز جديدة من أسلحة التدمير الشامل مسألة هامة أيضا ولا سيما أن هناك تقدما ملموسا قد حدث بالفعل في مجال نزع السلاح الحقيقي ؛ وهناك دلائل واضحة على ذلك . فالواقع أنه في الوقت التي تبذل فيه الجهود المكثفة للقضاء التام على الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية والإشعاعية ، من غير المعقول - وهذا أقل ما يقال - أن نترك الباب مفتوحا أما ظهور طرز جديدة من أسلحة التدمير الشامل . وهذا الرأي ، الذي يتسم بالأهمية اليوم ، ستتضاعف أهميته بالنسبة لعالم لا نووي خال من العنف . إن بناء عالم كهذا هو هدف تتقاسمه مجموعة كبيرة من الدول . ومن الممكن التوصل الى حالة تتجه فيها الحركة نحو مستويات أصغر فأصغر دائما - حتى المستوى الصغرى - من أسلحة التدمير الشامل الحالية كنتيجة للاستكشافات العلمية أو المنجزات التكنولوجية . وقد تكون هناك نية خطيرة تنصرف الى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العسكري على نحو جذري ، بما في ذلك التوازن على الصعيد الإقليمي ، وذلك عن طريق حيازة وسائل التدمير الشامل الجديدة والتي لا يمكن الحصول عليها ، والتي ستستمر كذلك لفترة محدودة بالنسبة للأطراف الأخرى .

وعلاوة على ذلك ، قد يبدو استحداث طرز جديدة من أسلحة التدمير الشامل جذابا لأول وهلة من وجهة نظر القوالب الفكرية العسكرية اذا ثبت أنها أقل تكلفة ، وأسهل قابلية لتوصيلها الى الهدف ، وأكثر قدرة أيضا على تدمير الموارد البشرية للخصم ، مع تركها قدرا أقل فأقل من الآثار الطويلة البقاء على الموارد المادية والبيئة مما هو الحال في حالة الأسلحة النووية مثلا . إن الطابع اللانووي لهذه الأسلحة قد يجعلها أيضا أكثر قبولا على الصعيد المعنوي والسياسي من الأسلحة النووية . وسيؤدي آخر هذه العوامل الى تخفيض العتبة اللازمة لشن الحرب في نزاعات إقليمية بعينها باستعمال أسلحة التدمير الشامل .

من المعروف جيدا أن جمهورية بيللوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعمل منذ سنوات من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الدول لوضع اجراءات دولية بغية القيام في

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الوقت المناسب بمراقبة استحداث أي طرز جديدة ممكنة من أسلحة التدمير الشامل .
وانطلاقاً من هذه الغاية ، اعتمدت الجمعية العامة من قبل عدداً من مشاريع القرارات
التي قلمتها جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . ونحن نعتزم مرة أخرى
تقديم مشروع قرار مناسب إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة .

ولتلخيص هذا العرض الموجز ، ينبغي أن نسجل ما يلي ضمن عدد الأثار
المناوئة ، الممكنة والمحتملة ، التي تترتب على استحداث تقنيات وطرز جديدة من
الأسلحة : تخفيض مستوى العتبة لاندلاع نزاع عسكري عالمي ، ظهور نوع جديد من سباق
التسلح ، صعوبات في ضمان وسائل التحقق ووسائل الامتثال للاتفاقات ، زيادة في الفجوة
بين تنمية التكنولوجيا العسكرية وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على
الأسلحة . وهناك سمة وحيدة نجمت عن هذه التغيرات النوعية والعميقة في مجال
التكنولوجيا العسكرية ألا وهي خطر تآكل الاستقرار الاستراتيجي . ومن الواضح أنه في
ظل هذه الظروف ، لا ييسر المجتمع الدولي إلا أن ينظر إلى الأمام ؛ كما لا يسهل أن
يتغاضى عن الجانب النوعي لتحويل الأسلحة ؛ ولا يسهل أيضاً أن يُبقي في هذا المجال
شغرة كبيرة كهذه في الجهود التنسيقية التي يبذلها في مجال نزع السلاح .

وتعتبر مهمة وضع وإقرار تدابير على الصعيد الدولي للحد من استخدام التطورات التكنولوجية والعلمية الجديدة في إنتاج الأسلحة أو لوقفه من المهام المعقدة للغاية لأسباب تقنية وسياسية . وعلينا هنا أن ندرك هذه الحقيقة بوضوح . إن التعقيد واضح ، ولكن يمكن تخفيفه بنجاح كما يمكن تخفيف الصعوبات التي تحول دون التوصل الى اتفاق بشأن التخفيض النوعي والكمي للأسلحة . وصعوبة بلوغ هذا الهدف ، وتعقد التدابير التي يمكن اتخاذها ، وعدم وجود اتفاق دولي كاف في الوقت الحالي حول الدور الذي يطلع به العامل النوعي في سباق التسلح ، تبين بشكل جلي الحاجة الى إجراء دراسة دولية أولية لهذه المشكلة في إطارها الواسع . وينتظر أن تزيد الدراسة تفهم طبيعة التحول النوعي للأسلحة وأثره على الأمن الدولي ، وأن تحدد المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذ اجراءات مناسبة فيها ، كما ينتظر منها - وهذا مهم جدا - أن تنشر على الصعيد الدولي المعارف حول هذا الجانب من سباق التسلح . وأيما كان الامر ، فإنه من الواضح أنه ليست كل مجالات استخدام المنجزات التقنية والعلمية في الأغراض العسكرية ينبغي حظرها أو الحد منها . فبعض هذه المنجزات يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي على الاستقرار . ومن أمثلة ذلك تحسين الوسائل التقنية للتحقق ، والاتصالات ، والانذار وما الى ذلك . وعلى هذا ، سيكون من المفيد من ناحية ، ومن الخطر من ناحية أخرى ، تحديد مجالات التقدم العلمي والتقني في المجال العسكري التي يمكن قبولها . وهذا في حد ذاته سيمثل خطوة هامة .

ومن العناصر الهامة الأساسية في المشكلة قيد النظر ضرورة وضع نهج وقائي . فمن غير المعقول أن ننتظر حتى تتمكن بعض الانواع الجديدة من الأسلحة من أن تحتل مكانا لها في الترسانات العسكرية . وقد بينت التجربة التي خضناها جميعا على مدى العقود الماضية أن إزالة الأسلحة الحالية أصعب كثيرا من التوصل الى اتفاق بشأن منع إنتاج أسلحة جديدة . وعلاوة على ذلك ، فإن النهج الوقائي لا يستبعد امكانية تحديد الأسلحة بدقة كافية لأغراض الانفاق .

وكانت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية هي التي اتخذت زمام المبادرة في تقديم مشروعين قرارين ، تولت الهند عرضهما ، واعتمدا في الدورتين الثالثة والاربعين والرابعة والاربعين للجمعية العامة - وهما القراران ٧٧/٤٣ ألف و ١١٨/٤٤ ألف وقد كلفا الامين العام بأن يتابع ، بمساعدة خبراء ، استشاريين مؤهلين ، التطورات العلمية والتكنولوجية ، ولا سيما تلك التي تتوافر لها امكانية التطبيق في الأغراض العسكرية ، وبأن يضع تقييما لتأثيرها على الامن الدولي . وتقرير الامين العام A/45/568 بشأن هذه المسألة ، الذي نشر مؤخرا ، له أهمية كبيرة ويحتاج الى المزيد من الوقت لدراسته .

ونرجو أن تسمح لنا الجهود المبذولة بأن ندرس هذه المشكلة بمزيد من التعمق ، وأن نوسع من نطاق مجالات الاتفاق . كما ينتظر من المؤتمر الذي عقدته إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام في سندي باليابان أن يخدم هذه الاهداف .

وختاما ، يود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يلاحظ أن من شأن اتخاذ خطوات فعالة في مجال منع انتاج أنواع جديدة وخطرة من الاسلحة ، بالإضافة الى زيادة تعزيز الامن الدولي في جانبه العسكري ، أن تظطلع كذلك بدور رئيسي في أحد الابعاد الهامة الأخرى . وستعزز هذه الخطوات الجهود الرامية الى ابتكار التكنولوجيا المتطورة والواعدة ، التي تعتبر الى حد كبير الآن ذات طبيعة عسكرية ، واستخدامها لتخدم أهداف التنمية . ومن شأن هذا أن يزيد من توسيع نطاق التعاون الدولي ليشمل الغايات النبيلة التي تستهدف حل المشاكل الإنسانية العالمية والشاملة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تلقيت طلبات من بعض

الوفود لاختذ الكلمة ممارسة لحق الرد . وقبل أن أعطي الكلمة لهذه الوفود ، أود أن أذكر بالاجراءات المتبعة في الجلسات السابقة ، وهي كما يلي : يحدد عدد الكلمات التي يلقيها أي وفد في جلسة ما ممارسة لحق الرد بكلمتين لكل بند . وتحدد مدة الكلمة الأولى بعشر دقائق والكلمة الثانية بخمس دقائق .

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ذهبنا لدى

استماعنا الى الكلمة التي ألقاها ممثل نظام كابول الذي تكلم باسم أفغانستان والتي أورد فيها عبارات طائشة عن بلدي . إن الذي تكلم يمثل نظاما فُرض بالخداع على شعب طيب بقوة الحراب ، وهي حراب أجنبية . وهذا النظام مسؤول عن مأساة من أكبر مآسي عصرنا ، وقد تلطخت يدها بدماء مليون ونصف مليون شهيد من مواطنيه وأعداد أخرى لا تحصى من المشوهين والمعذبين ، بالإضافة الى وجود ثلث شعبه لاجئين خارج بلدهم في إيران وبباكستان المجاورتين ويبلغ عددهم على وجه الدقة ٥ ملايين نسمة ، فضلا عن مليوني شخص آخرين مشردين داخل بلدهم بعد أن أرغموا على ترك بيوتهم وأماكن مأواهم . والغريب أن هذا الممثل يجد في نفسه الجرأة ليلقي علينا محاضرة عن نزع السلاح .

لقد أشار في البداية الى وجود منشأة عسكرية باكستانية من وحي خياله تحكم البلاد وتسيطر على الحياة السياسية فيها ، وذلك بعد يومين فقط من إجراء انتخابات وطنية في باكستان راقبها بحرية ٤٠٠٠ صحفي ومراقب أجنبي غير منحازين ، وقد شهدوا بنزاهة تلك الانتخابات .

ثم تكلم عن اقتراحنا الخاص بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، وهو اقتراح حظي بتأييد الغالبية العظمى من أعضاء هذه اللجنة والجمعية العامة . وما فتئت باكستان تؤكد مجددا المرة تلو الأخرى وعلى جميع المستويات السبب المنطقي لاقتراحها الخاص بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وهي تؤكد أيضا على التزامها بعدم الانتشار النووي وبالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونحن ملتزمون بهذه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، إلا أننا نعتقد - شأننا شأن بلدان أخرى كثيرة - أن لباكستان الحق في تطوير برنامجها النووي السلمي ، وأنه يجب أن تتاح لها الفرصة لكي تحصل بحرية على التكنولوجيا والمواد والمعدات النووية اللازمة لهذا الغرض . وأود أن أذكر ممثل نظام كابول أن هذا الحق أكدته الجمعية العامة بشكل قاطع في قرارها ٥٠/٣٣ .

وأورد في مكان ثالث إشارة مؤداها أن باكستان حولت أراضيها الى ساحة يجري فيها تدريب وتسليح وتجهيز وتمويل عناصر متطرفة وجماعات مناوئة للحكومة من البلدان المجاورة من أجل زعزعة استقرار جيرانها .

إن باكستان ، خلافا لأفغانستان ، بلد يمثل مجتمعا حرا ومنفتحا . ويتمتع الدبلوماسيون والصحفيون والمراقبون فيها بحرية التحرك والمشاهدة والحكم بأنفسهم على الأمور . ولم ير أي منهم دليلا على ذلك النوع من الحكم الذي تخيله ممثل نظام كابول .

وتكلم بعد ذلك عن وجود انتهاكات مستمرة لاتفاقات جنيف ، قال إنها من الواضح بحيث لا تحتاج الى أي تفصيل . ونحن جميعا نعلم أن اتفاقات جنيف لا تتناول إلا الجوانب الخارجية للحالة في أفغانستان .

أما الجوانب الداخلية للحالة فقد تركت وستظل متروكة لشعب أفغانستان نفسه ليحكم ويبت فيها . فأولا صوت شعب أفغانستان بالسير على أقدامه - فكما قلت ترك ٥ ملايين من هذا الشعب بلادهم ، وصوتوا بتواجدهم في ايران وباكستان . وثانيا ، يتوقف تصحيح الحالة الداخلية على تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة - على النحو الذي توخته قرارات الجمعية العامة المعتمدة بتوافق الآراء على مر العامين الماضيين والتي تدعو على نحو محدد الى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة . وكلما سارع نظام كابول الى الاعتراف بهذه الحقيقة وتسليم السلطة الى حكومة ذات قاعدة عريضة ، عاد السلم بخطى أسرع الى بلد منكوب وشعب نبيل .

واسمحوا لي أن أختتم بأن أشاطر اللجنة شعورنا بالآلم إزاء الاحداث الجارية في أفغانستان . ولا يمكن لأي قدر من الادعاءات التي لا أساس لها والجهود الرامية الى جعل المشاكل ذات طابع خارجي أن يتستر على الظروف السائدة في البلاد أو يخفي الرعب الذي أنزله نظام رفضه شعبه وتنصل منه بسلطان نبلاء مسالمين ممثلين للقانون .

السيد طيب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يكن وقد بلادي يعتزم أخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة ، لكنه اضطر لأن يفعل ذلك لأن ممثل الدوائر العسكرية الباكستانية قد أدلى إفا وبهتاناً بمزاعم طائشة مشوهة للسمعة . لقد كرر - وأنا اعترف له بأنه يمكن أن يكون شاعرا جيدا - مزاعم بالية تتناقض مع الحقيقة الواقعة في بلادي وكذلك المناخ الدولي الحالي . وأود أن أدلي بالملاحظات التالية للتسجيل فقط .

لقد وصف ممثل باكستان بلده بأنه مجتمع مفتوح ديمقراطي . وفي هذا الصدد أود أن أقول أن باكستان منذ ظهورها على خريطة العالم تقريبا وهي تحكم حكما عسكريا . لأسماء المشير ايوب خان والغريق يحيي خان والغريق ضياء الحق بوصفهم حكاما عسكريين لذلك البلد معروفة تماما للجميع : وليس هناك أدنى شك في ذلك . كما أن الحالة السائدة في ذلك البلد اليوم ودور الغريق إسلام بيغ رئيس الأركان ، واضحان 'بالمثل' للجميع بما فيهم السفير كمال . وقد كان دور نظام باكستان العسكري في

إشارة التوتر في منطقتنا منذ الخمسينات حتى يومنا هذا واضحا للغاية وليست هناك حاجة الى مزيد من التفصيل .

لقد رد ممثل الدوائر العسكرية في باكستان على بياني الذي ذكرت فيه تدخل باكستان المستمر في الشؤون الداخلية لبلاي ، والى استمرار انتهاك باكستان السافر لاتفاقات جنيف ومحاولات باكستان الرامية الى تصنيع أسلحة نووية . وقد حاول باختلافاته أن يظل المجتمع العالمي مرة أخرى وأن يحول الانتباه بعيدا عما تفعله باكستان بما له من أثر سلبي على الامن الدولي والاقليمي .

ويود وفد بلاي أن يسترعي الانتباه الى نية باكستان وسياساتها تجاه أفغانستان . وأفضل سبيل للقيام بذلك هو الإشارة الى وثيقة سرية حصلت عليها بلاي في بداية هذا العام ، وهي وثيقة أعدتها للحكومة الباكستانية رئيس المخابرات الداخلية المشهورة باسم "اي اس اي" ، وهي موجهة الى الحاكم العسكري الراحل الجنرال ضياء الحق . وتكشف نوايا باكستان وخطتها من الكلمات التالية :

"من الضروري أن تقيم باكستان اتحادا كونفدراليا مع أفغانستان . ويمكن أن يتم ذلك تحت شعار حشد البلدان الاسلامية من أجل السلم والامن والاستقرار في المنطقة ...

"إن كل الشروط المسبقة الضرورية لتنفيذ هذه الفكرة متاحة ... وقادة تحالف الاحزاب السبعة يعتمدون علينا اعتمادا تاما ... بل إن بعضهم يعملون معنا وتعهدوا بتقديم تأييدهم الراخ ...

"علينا تعزيز نمر المجاهدين الكامل . ويتعين على باكستان تقديم كل معونة عسكرية وسياسية ممكنة لتحالف الاحزاب السبعة وفي المقام الاول لتجميع حكمت يار الاساس الذي له سطوة ونفوذ بالغان ، ويمكن الاعتماد عليه بمففة خاصة" .

وهنا أود أن أتلو اقتباسا آخر متصلا ببرنامج باكستان النووي ، حيث يكشف النقاب عن نفس النوايا تجاه أفغانستان :

"... وفي إطار هذا الاتحاد الكونغرالي لابد من إزالة الحدود واقامة

هيكل اقتصادي مشترك . إذ سيتمكن هذا من الوصول الى حقول اليورانيوم ويجعل

برنامجنا النووي في نهاية المطاف مستقلا عن الموردين الاجانب" .

فهل لي أن أعطي ممثل باكستان نسخة من هذه الوثيقة حتى يتمكن من دراستها بتأن .

إن المؤسسة العسكرية لباكستان لا تريد أن تسلم بإحباط خططها التي تضمنت شن

هجمات على جلال آباد وخوستا ، والانقلاب المجهز والهجوم الفاشل الاخير على كابل .

وهي مستمرة في محاولتها العقيمة لتحقيق هدفها الحقيقي الذي لا يمكن تحقيقه .

وأؤكد على أن محاولة باكستان الحصول على مرافق لتصنيع الاسلحة النووية ليست

بالاخبار الجديدة بالنسبة لشعوب العالم ، فهي ترجع الى أوائل السبعينات . وخلال

الثمانينات ارجأت حكومة الولايات المتحدة تطبيق قانونها الذي يحظر أن تقدم الولايات

المتحدة معونة اقتصادية وعسكرية الى البلدان التي لديها برامج نووية تنطوي على

محاولات للحصول على القدرة اللازمة لانتاج اسلحة نووية . وقد قامت بذلك بسبب وجود

دولة عظمى منافسة لها ومجابهة عسكرية في المنطقة .

وأود أن أقتبس ما يلي من مقال نشر حديثا في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر . وما يتضمنه هذا المقال من معلومات يرد في وثائق معروضة الآن على حكومة وكونغرس الولايات المتحدة :

"لقد حاولت باكستان ثلاث مرات على الاقل هذا العام ، عن طريق سفارتها في فرنسا ومن خلال وسطاء في كندا وسويسرا ، شراء ثلاثة أفران عالية الحرارة أمريكية الصنع يمكن أن تستخدم في صنع القنبلة النووية . طبقا للوثائق التي قدمت بالامس الى مسؤولين رسميين في الحكومة وأعضاء في لجان التحقيق بالكونغرس"

ويؤكد المقال في موضع آخر :

"لقد ظلت باكستان تنكر بانتظام على مدى سنوات امتلاكها للأسلحة النووية أو أن لديها برنامجا لصنع الأسلحة النووية . لكن مسؤولين حكوميين ومشرعين يستقبلون الآن تلك التأكيدات بمزيد من الشكوك" .

وكل هذه الحقائق ממدها حليف تقليدي لباكستان توصل الآن الى النتائج السالفة الذكر فيما يختص بهذا الموضوع .

وأود أن أؤكد في هذا السياق أن المراسل الصحفي حاول الحصول على بعض الإجابات من مسؤولين حكوميين باكستانيين في واشنطن العاصمة . ولكنه كما ذكر في المقال :

"لا يوجد أحد موجود في السفارة الباكستانية هنا لكي يعلق على الجهود التي تبذلها باكستان من أجل شراء أفران عالية الحرارة" وهذا يعني أن نيتهم لا تتجه الى التعليق بأي شيء بخصوص هذا الموضوع .

وفيما يتعلق بما قيل عن الديمقراطية ومجتمع باكستان الديمقراطي ، يجب أن أؤكد على أن باكستان لم تكن أبدا مجتمعا ديمقراطيا . وهي مازالت حتى الآن مجتمعا غير ديمقراطي . ولنرى ما اذا كان السفير كمال ، سفير باكستان ، يستطيع أن ينكر ذلك . وأود أن أذكره ، بأن رئيسه المباشر جنرال خلع زيه العسكري منذ زمن طويل

وأغلق عليه خزائن الملابس وشغل منصبه الجديد كوزير للخارجية . وكان يتحاشى ، منذ أيام الجنرال ضياء الحق ، أن يطلق على نفسه لقب جنرال . وكان هدفه من ذلك واضح . وعندما انتخبت حكومة بينظير بوتو منذ عامين ، كان ذلك الجنرال يعقوب خان جزءاً من الصفقة التي أبرمت مع المؤسسة العسكرية التي أزاحت حكومة السيدة بوتو منذ بضعة شهور .

وفيما يتعلق ببلدي ، فأنا مدرك أن ممثل المؤسسة العسكرية في باكستان يعرف أن نظام الحكم في جمهورية أفغانستان يعمل وفقاً للدستور وغيره من القوانين الوطنية ويعرف أن رئيس البلاد قد انتخب بواسطة أعلى سلطة تشريعية في البلاد ، وهي اللويجا جيرغا ، وأن برلمان البلد يؤدي مهمته ، وأن الحكومة الحالية التي يرأسها السيد خلقيار - المؤلف من شخصيات مستقلة غير حزبية في معظمها - قد حصلت على تصويت البرلمان بالثقة في أيار/مايو الماضي . وليس من حق ممثل باكستان أن يحاضرنا عن الديمقراطية .

ونحن نعترف بأن لدينا مشاكل مع المعارضة . ولكن الحكومة قدمت عدداً من الاقتراحات لحل هذه المشاكل بالوسائل السلمية ومنها الحوار وأجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة . فإذا كان ممثل باكستان يجادل في ذلك ، فنحن على استعداد للدفاع عن جدية هذه الاقتراحات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

باكستان ، الذي يرغب في الكلام لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أنوي أن

أطيل معاناتنا ، سيدي الرئيس ، في هذه الساعة المتأخرة ، وهي في الواقع معاناة لنا جميعاً . إن الحكم على ملاحظات ممثل نظام كابول ليس في يدكم بالقطع ، وليس في يد بقية الحاضرين هنا . فذلك الحكم سيصدره شعب أفغانستان نفسه ، ولأسف أصبح ١٥ مليون من أبنائه أمواتاً وليس في استطاعتهم العودة إلى الحياة مرة أخرى . إلا أن الـ ٥ ملايين الباقين الذين يعيشون الآن في إيران وباكستان قد أصدروا بالفعل ذلك

الحكم . ونحن في باكستان سنرحب بعودتهم الى أفغانستان في ظل إتاحة الظروف التي توفر لهم الكرامة والسلامة والامن . وعندما يأتي ذلك اليوم ، سنقبل بسرور مصداقية تعليقات وآراء ممثل أفغانستان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

أفغانستان الذي يرغب في الكلام لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية .

السيد طيب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أنه

إذا كان ممثل المؤسسة العسكرية في باكستان يعترف علنا أن شعب أفغانستان وحده الذي يقرر مصيره ، فعلى باكستان أن توقف تدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

ولمعلومات الممثلين هنا ، وللتسجيل ، أود أن أشير الى بعض الملاحظات التي أبداها صيغة الله مجددي ، رئيس ما يسمى بالحكومة المؤقتة في باكستان ، والتي خلقتها وشكلتها هيئة الاستخبارات العسكرية العامة الباكستانية في روالبندي في العام الماضي . وقد تكلم ممثل باكستان بكل فخر عن ذلك .

لقد أدلى صيغة الله مجددي بحديث صحفي هذا الشهر كشف فيه أن الهجمات على مدينة كابول وغيرها من المدن الاستراتيجية في أفغانستان قد حدثت مؤخرا في إطار خطة وضعتها السلطات العسكرية في باكستان . ثم أضاف أن حكومة باكستان كانت تمارس ضغوطا على الجماعات المعارضة لكي تشارك في تلك العمليات الإجرامية ، مهددة إياهم بالرحيل من أراضي باكستان إذا لم يشاركوا فيها . كما كشف مجددي أيضا عن إرسال باكستان لحمولة ٧٠٠ شاحنة من الأسلحة والمعدات الحديثة لحزب قلب الدين حكمتيار الإسلامي . وقد أعرب عن قلقه إزاء تزايد تدخل الأجهزة العسكرية وجهاز الاستخبارات الباكستانية في التخطيط للعمليات العسكرية داخل أفغانستان وتنظيمها وتوجيهها ، ولاسيما في العملية التي أطلق عليها اسم "هجوم على كابول" .

وهذه الحقائق تتحدث عن نفسها . فالذين خلقتهم الدوائر العسكرية في باكستان لم يعد في مقدورهم تحمل أي ضغوط أخرى . فإذا كانت الحكومة الباكستانية تريد للشعب الأفغاني أن يعيش في سلم ووثام ، فعليها أن توقف تلك الأنشطة ضد شعبي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين مرة
 له بموجب برنامج عمل اللجنة وجدوله الزمني ، فإن آخر موعد لتقديم مشاريع
 ات في إطار بنود جدول الأعمال من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ هو الثلاثاء ٣٠ تشرين الاول/
 ١٩٩٠ في الساعة ١٨/٠٠ .

ولعل اللجنة تذكر أن أمينها قد استرعى الانتباه في اجتماعنا السابق الى نص
 ن رئيس اللجنة الخامسة عمت رسميا في وثيقة من وثائق اللجنة الاولى هي
 A/C.1/45/6 . وتتعلق الرسالة بطلب موجه للجان الرئيسية للجمعية العامة ،
 لجنة الاولى ، بأن تبلغ رأيها للجنة الخامسة فيما يختص بالبرامج ذات الصلة
 المتوسطة الاجل للفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٧ .

إذا رغب أي من أعضاء اللجنة في الإعراب عن رأيه في الرسالة قيد النظر ،
 ن ينقل ملاحظاته كتابة الى الرئيس في موعد أقصاه الاثنين ٥ تشرين
 وفمبر ، حتى يقدمها الى اللجنة الخامسة حسب طلبها ، وإلا فسوف يحيط الرئيس
 لخامسة علما بأن اللجنة الاولى ليس لديها تعليقات .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠